جامعة قاصدي مرباح –ورقلة–الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان :علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

فرع العلوم الاقتصادية

تخصص : مالية و بنوك

بعنوان

تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية

دراسة مقارنة باستخدام النسب المالية لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2010-2015)

من إعدادا الطالبة: كريمة السخري

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الأستاذ: .....، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة)رئيسا

الأستاذة /سهام بوخلالة (أستاذة محاضر" أ"، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة)مشرفا ومقررا

الأستاذ:.....، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة)مناقشا

السنة الجامعية 2017/2016

جامعة قاصدي مرباح –ورقلة–الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان :علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

فرع العلوم الاقتصادية

تخصص : مالية و بنوك

بعنوان

تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية

دراسة مقارنة باستخدام النسب المالية لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2010-2015)

من إعدادا الطالبة: كريمة السخري

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الأستاذ: .....، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة)رئيسا

الأستاذة /سهام بوخلالة (أستاذة محاضر" أ"، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة)مشرفا ومقررا

الأستاذ:.....، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة)مناقشا

السنة الجامعية 2017/2016

اهـــــــداء

إلى أمي

الى روح ابي الطاهرة رحمه الله

إلى أسرتي وأهلي

إلى الأصدقاء و الاحباب

إلى الزملاء

إلى كل من علمني حرفا

أهدي هذا البحث المتواضع راجيةً من المولى

عز وجل أن يجد القبول والنجاح .

شكر و تقدير

الحمد الله الذي منا علي بالوصول إلى هذه المنزلة التي ما كنت لأبلغها إلا بفضله فالحمد الله عز و جل الذي

ألهمني الصبر والثبات ومدني بالقوة والعزم على مواصلة مشواري الدراسي.

أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى الأستاذة المشرفة سهام بوخلالة التي لم تبخل علينا بتوجيهاتها ونصائحها ،

و أرائها السديدة التي كانت عونا لي في إتمام هذا البحث كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر لأعضاء اللجنة

المناقشة على ما سوف يقدمونه من التوجيهات والتصويبات. كما أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من

ساعدنا من قريب أو من بعيد على انجاز هذا العمل. وأخص بالذكر الأستاذ الكريم بن قانة اسماعيل .

"عسى االله أن يوفقنا لما فيه خير لنا"

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم و مقارنة الأداء المالي للبنوك الإسلامية و التقليدية العاملة بالجزائر ، تم ذلك باستخدام مجموعة من النسب المالية تندرج تحت مؤشرات الربحية و السيولة و النشاط (توظيف الأموال) و مؤشر الملاءة المالية ، أجريت الدراسة على أربع بنوك تقليدية عاملة بالجزائر و البنك الإسلامي بنك البركة الجزائري ، و ذلك خلال الفترة الممتدة بين (2010- 2015) ، ولغرض معرفة مدى الاختلاف في الأداء بين النوعين من البنوك تم استخدام اختبار t لدراسة الفروق بين متوسطات نسب الأداء لكل من بنك البركة ومتوسط البنوك التقليدية .

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها أن بنك البركة يتمتع بسيولة عالية و هو أكثر ربحية من البنوك التقليدية ، في حين أظهرت مؤشرات النشاط أن البنوك التقليدية أكثر نشاطا من البنوك الإسلامية أما مؤشر الأمان فقد اظهر أن كلا النوعين من البنوك تتمتع بملاءة مالية مقبولة .

كما توصلت الدراسة الإحصائية إلى أن هناك اختلافات جوهرية ذات دلالة إحصائية بين أداء للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية من حيث السيولة و الربحية و النشاط ، باستثناء مؤشر الأمان و الملاءة المالية فقد اثبت الاختبار عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية .

الكلمات المفتاحية : **أداء مالي ، بنوك إسلامية ، بنوك تقليدية ، نسب مالية ، اختبار t**

Résumé :

Cette étude visait à évaluer et à comparer les performances financières des banques Islamique et des banques conventionnelles opérant en Algérie, à l'aide d'un groupe de la chute de ratios financiers sous les indicateurs de rentabilité, activité (emploi de l'argent), la liquidité et la solvabilité Index, effectué l'étude reposait sur quatre banques conventionnelles opérant en Algérie et la Banque islamique de Al-Baraka Bank, au cours de la période (2010-2015), dans le but de connaître la différence de performance entre les deux types de banques, le test de T a été utilisé pour étudier les différences entre les moyennes des ratios de performance de Al-Baraka Bank et les banques conventionnelles moyennes .

L'étude a révélé un certain nombre de résultats, dont le plus important est que la Banque Al-Baraka bénéficie d'une liquidité élevée et qu'il est plus rentable que les banques conventionnelles, tandis que les indicateurs d'activité montrent les banques conventionnelles est plus actif que les banques islamiques, et l'indice de sécurité a montré que les deux types de banques ont une solvabilité financière acceptable.

L'étude statistique retrouve qu'il n'y a aucun écarts statistiquement significatifs, y différence statistiquement significative substantielle entre les performances des banques islamiques et les banques conventionnelles en termes de liquidité, rentabilité et activité, à l'exception de l'indice de la sécurité et de la solvabilité .

Mots-clés : la performance financière , les banques islamiques et les banques conventionnelles , ratios financiers , test de T

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
اهداء	II
شكر و تقدير	III
ملخص الدراسة	IV
قائمة المحتويات	V
قائمة الجداول	VI
قائمة الملاحق	VII
المقدمة	ب
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية	
المبحث الاول : الاطار النظري	3
المبحث الاول : الدراسات السابقة	15
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية	
المبحث الاول :الطريقة و الادوات المتبعة في الدراسة	22
المبحث الثاني : النتائج و المناقشة	25
الخاتمة	40
قائمة المراجع	43
قائمة الملاحق	47
الفهرس	55

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-2	نسبة الرصيد النقدي لبنك البركة الإسلامي و البنوك التقليدية.	**26**
2-2	نسبة العائد على حقوق الملكية لبنك البركة الإسلامي و البنوك التقليدية.	**26**
3-2	نسبة العائد على الأصول لبنك البركة الإسلامي و البنوك التقليدية.	**27**
4-2	نسبة توظيف الموارد لبنك البركة الإسلامي و البنوك التقليدية.	**28**
5-2	معدل توظيف الودائع لبنك البركة الإسلامي و البنوك التقليدية.	**28**
6-2	نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول لبنك البركة الإسلامي و البنوك التقليدية.	**29**
7-2	نتائج تحليل اختبار t للفروق بين متوسطات نسبة الرصيد النقدي لبنك البركة الإسلامي ونسبة الرصيد النقدي للبنوك التقليدية .	**31**
8-2	نتائج تحليل اختبار t للفروق بين متوسطات نسبة العائد على حقوق الملكية لبنك البركة الإسلامي ونسبة العائد على حقوق للبنوك التقليدية .	**32**
9-2	نتائج تحليل اختبار t للفروق بين متوسطات نسبة العائد على الأصول لبنك البركة الإسلامي و نسبة العائد على الأصول للبنوك التقليدية .	**33**
10-2	نتائج تحليل اختبار t للفروق بين متوسطات نسبة توظيف الموارد لبنك البركة الإسلامي ونسبة نسبة توظيف الموارد للبنوك التقليدية .	**34**
11-2	نتائج تحليل اختبار t للفروق بين متوسطات معدل توظيف الودائع لبنك البركة الإسلامي و معدل توظيف الودائع للبنوك التقليدية .	**35**
12-2	نتائج تحليل اختبار t للفروق بين متوسطات نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول لبنك البركة الإسلامي و نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول للبنوك التقليدية	**36**

قائمة الملاحق

رقم الملحق	العنوان	رقم الصفحة
01	جدول للبنود الساسية في الميزانية المستخدمة في حساب مؤشرات تقييم الأداء لبنك البركة الجزائري	**47**
02	جدول للبنود الساسية في الميزانية المستخدمة في حساب مؤشرات تقييم الأداء للبنك الخارجي الجزائري	**48**
03	جدول للبنود الساسية في الميزانية المستخدمة في حساب مؤشرات تقييم الأداء للبنك الوطني الجزائري	**49**
04	جدول للبنود الساسية في الميزانية المستخدمة في حساب مؤشرات تقييم الأداء لبنك الخليج الجزائر	**50**
05	جدول للبنود الساسية في الميزانية المستخدمة في حساب مؤشرات تقييم الأداء لبنك سوسيتي جنرال الجزائر	**51**
06	جداول نتائج اختبار T-test الفروقات بين متوسطات نسب الأداء بين البنك الإسلامي الجزائري و متوسط البنوك التقليدية	**52**

مقدمة

تمهيد

يعتبر القطاع المصرفي من القطاعات الرائدة في الاقتصاديات الحديثة و احد محركاتها الرئيسة نظرا لدوره الهام في حشد وتعبئة المدخرات المحلية والأجنبية ومساهمته في تمويل الاستثمارات التي تمثل عصب النشاط الاقتصادي، كما يقوم أيضا بدور فاعل في تلبية متطلبات الحياة المعاصرة من تسهيل عمليات التعامل بين الأفراد ومؤسسات المجتمع .

وهذا و قد نشأت البنوك و تعددت أشكالها بحسب ما تتخصص من أنشطة و ما تؤديه من أعمال، وما يحكمها من قوانين و أسس و ضوابط ، و نطاق جغرافي أيضا ، فقد أثبتت البنوك التقليدية دورها في الوساطة المالية ، ومرت عليها السنوات و اكتسبت الخبرات الكثيرة من خلال التجارب و الممارسات العملية التي أدتها ، وظهرت البنوك الإسلامية التي تعتبر اليوم الحدث الأبرز في مجال العمل المصرفي داخل العالم الإسلامي و خارجه خلال العقود الثلاثة الماضية ، لكونها أصبحت حقيقة واقعة تقدم العديد من الأساليب الاستثمارية والتمويلية المتميزة عن مثيلتها البنوك التقليدية ، فقد عرفت هذه البنوك انتشارا واسعا و أخذت تتزايد عاما بعد عام عبر شبكة ممتدة في أكثر من 60 دولة إسلامية و غير إسلامية ليصل عدد المؤسسات والبنوك الإسلامية في العالم إلى أكثر من 700 مؤسسة ومصرف بنهاية سنة 2013 (وفق تقرير التنافسية العالمي للمصارف الإسلامية).

يعتبر تقييم الأداء المالي في البنوك موضوعا ذي أهمية بالغة ، وخاصة في الوقت الراهن ، و لموضوع تقييم أداء البنوك الجزائرية عملية ضرورية وملحة لما يشهده القطاع المصرفي الجزائري من تحويلات وإصلاحات ، والتي كانت لها أثر على كفاءة الأداء ومرودية البنوك، ومدى تأهيل هذه الأخيرة للمنافسة الإقليمية والدولية ، حيث تحتاج إلى تقييم من عدة جوانب ، وبالأخص الجانب المالي ، وذلك للوقوف على نقاط القوة و تعزيزها ، ونقاط الضعف وإيجاد الحلول المناسبة لتجاوزها ، ويتطلب ذلك مجموعة من الأدوات والأساليب والتقنيات التي تسهل عملية التقييم، ومن هذه الأساليب التحليل بالاستعمال المؤشرات و النسب المالية

تلجأ معظم الدراسات التي تقيم أداء البنوك الإسلامية مع البنوك التقليدية للتعرف عن أدائها، وهل هي قادرة على المنافسة مع البنوك التقليدية، فتستخدم أسلوب التحليل المالي المقارن، وذلك نظراً لاختلاف طبيعة النوعين من المصارف، ولاختلاف البيانات المالية الصادرة عن كل نوع ، وعادة ما يتم اختيار المؤشرات المشتركة بينهما، بالاستفادة من عناصر ومكونات القوائم المالية الصادرة عن البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية.

الإشكالية :

تمارس كل من البنوك التقليدية و البنوك الإسلامية وظائف و أنشطة مالية مصرفية في إطار الوساطة المالية ، إلا إنهما يختلفان في طبيعة و أسس أعمال كل منهما، و تسعى كل من البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية إلى تحسن أداءها لتكون قادرة على التنافس حيث يختلف أداء المالي لكلا النوعين من البنوك باختلاف آلية عملهما و طبيعته و أسسه، فمن شأن كل ذلك أن يثير التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى الاختلاف بين الأداء المالي للبنوك الإسلامية و الأداء المالي للبنوك التقليدية العاملة بالجزائر ؟.

ومن خلال الطرح العام للإشكالية نطرح التساؤلات الجزئية التالية :

- أين يكمن الاختلاف في معاملات كل من البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية ؟ .
- هل يختلف أداء البنوك الإسلامية عن أداء البنوك التقليدية من حيث الربحية و السيولة ، و النشاط و الأمان ؟.
- هل يؤثر اختلاف مبادئ العمل المصرفي على مستوى الأداء في كلا النوعين من البنوك ؟.

الفرضيات :

- يكمن الاختلاف في المعاملات بين البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية إلى أن البنوك الإسلامية ترتكز في أعمالها على لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية بينما البنوك التقليدية تمارس أعمالها على قاعدة سعر الفائدة الربوي .
- يوجد اختلاف بين سيولة البنوك الإسلامية و سيولة البنوك التقليدية .
- يوجد اختلاف بين ربحية البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية .
- يوجد اختلاف بين نشاط البنوك الإسلامية و نشاط البنوك التقليدية .
- يوجد اختلاف بين الملاءة المالية للبنوك الإسلامية و الملاءة المالية للبنوك التقليدية .
- يختلف الأداء في كل من البنوك الإسلامية و التقليدية باختلاف مبادئ العمل المصرفي لكليهما .

مبررات اختيار الموضوع :

- طبيعة و مجال التخصص .
- الميل للدراسات الاقتصادية و المالية الإسلامية .
- الميول نحو الموضوع من خلال الإطلاع على المواضيع المتعلقة بالبنوك الإسلامية .

أهمية البحث :

أهمية الدراسة من أهمية الموضوع نفسه في تقييم أداء كل من البنوك الإسلامية و التقليدية و إبراز مدى الاختلاف من خلال التعرف على الفروق بين مستويات الأداء لديهما ،كما انها تساهم في إلقاء الضوء على حقيقة الأداء المالي الفعلي لبعض البنوك العاملة في الجزائر بشكل عام ، وذلك من خلال تقييم أدائها باستخدام المؤشرات المالية، الأمر الذي يساهم في الكشف عن مواطن القوة والضعف في أداء تلك البنوك، وبالتالي تقديم التوصيات اللازمة حول هذه النقاط .

أهداف البحث :

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- الوقوف على أهم المؤشرات المستخدمة في قياس وتقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية .
- قياس الأداء المالي لكل من البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية من جانب الربحية و السيولة ، وجانب النشاط و الأمان .
- التعرف على مستوى أداء البنوك الإسلامية مقارنة البنوك التقليدية في الجزائر.
- اقتراح التوصيات اللازمة لمعالجة جوانب الضعف والقصور المتعلقة بأداء تلك البنوك .

حدود الدراسة :

تقتصر الدراسة على خمسة بنوك عاملة بالجزائر ، منها أربع بنوك تقليدية وهي البنك الخارجي الجزائري و البنك الوطني الجزائري و بنك الخليج الجزائر ، و بنك سوسيتي جنرال الجزائر ، و بنك إسلامي واحد هو بنك البركة الجزائري ، حيث تم استبعاد بنك السلام الجزائر نظرا لعدم توفر المعلومات و التقارير المالية له خلال سنوات الدراسة ، واقتصرت فترة الدراسة على ست سنوات من سنة 2010 إلى 2015 .

منهجية البحث :

تشمل منهجية البحث على جانبين هما :

الجانب النظري : و الذي احتوى على المنهج الوصفي التحليلي في وصف و تحليل المعلومات المرتبطة بالدراسة ، و ذلك من خلال الاعتماد على الكتب و المراجع و الدوريات العربية و الأجنبية و الدراسات ذات الصلة بالموضوع ، كما استخدم في هذا الجانب أيضا المنهج المقارن الذي ساعد في دراسة الاختلافات الجوهرية للبنوك الإسلامية و البنوك التقليدية .

الجانب التطبيقي : الذي اعتمد على المنهج المقارن لمقارنة النتائج المتوصل إليها في ما يخص تقييم الأداء المالي بالاستعمال المؤشرات المالية ، كما تم استخدام التحليل الإحصائي الوصفي المتوسط الحسابي ، والتحليل الاستدلالي من خلال مجموعة الأساليب الفنية التي تستخدم لتفسير قيم النتائج التي يتم التوصل إليها ، كما تم استخدام اختبار t لدراسة الفروق بين متوسطات مؤشرات النسب المالية لمجموعتي البنوك الإسلامية و التقليدية .

هيكل البحث :

قسم هذا البحث إلى فصلين :

الفصل الأول تناول الجانب النظري حيث قسم بدوره إلى مبحثين ، المبحث الأول تناول مفاهيم حول البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية و مفهوم تقييم الأداء المالي و أهم المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم الأداء المالي للبنوك ، أما المبحث الثاني فكان لاستعراض الدراسات السابقة و تقييمها و محاولة الربط بينها و بين هذه الدراسة .

أما الفصل الثاني فكان للجانب التطبيقي للدراسة وقسم بدوره إلى مبحثين ، المبحث الأول عرض فيه عينة و متغيرات الدراسة و الأدوات المستخدمة فيها و البيانات و معطيات الدراسة و طرق جمعها ، أما المبحث الثاني فكان لعرض نتائج الدراسة وتحليلها و مناقشتها، تناول مطلبين الأول خصص لعرض النتائج المتعلقة بحساب النسب المالية لكل فئة من البنوك ثم محاولة تقييم الأداء باستخدام هذه النسب المالية وفي الطلب الثاني كان لاختبار الفرضيات بالأداة الإحصائية و هي اختبارt لدراسة الفروق بين متوسطات مؤشرات النسب المالية لمجموعتي البنوك الإسلامية و التقليدية ، ثم محاولة مناقشة ما تم التوصل إليه من نتائج .

الفصل الأول

الأدبيات النظرية و التطبيقية

تمهيد :

تلعب البنوك التقليدية والإسلامية دور الوساطة المالية بين أصحاب العجز وأصحاب الفائض في الموارد المالية، إلا أن نشاط البنوك التقليدية يقوم على أساس نظام سعر الفائدة أما البنوك الإسلامية ترتكز في نشاطها على قواعد و نظم تتوافق مع الشريعة الإسلامية .

و يحتل موضوع تقييم أداء البنوك أهمية كبرى ، ويهدف تقييم الأداء في البنوك إلى قياس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لديها ، و التمحيص في نقاط القوة و محاولة تعزيزها و نقاط الضعف و العمل على إيجاد الحلول المناسبة لها ، وهذا بالاعتماد مجموعة من الأساليب و الأدوات في تقييم الأدوات من بينها استخدام النسب المالية .

و بناءا على ذلك سوف نتعرف أكثر من خلال هذا الفصل عن مفاهيم عامة حول البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية، وكيف توفق بين مواردها وذلك من خلال التطرق إلى مصادرها و مواردها ، وكذا مفاهيم حول تقيم الأداء لدى البنوك، واهم النسب المالية المستخدمة في ذلك، بالإضافة إلى الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث، و عليه قسم الفصل إلى:

. المبحث الأول: الإطار المفاهيمي و النظري للدراسة .
. المبحث الثاني: عرض و تقييم الدراسات السابقة .

المبحث الأول: الإطار النظري

سنقوم في هذا المبحث بتسليط الضوء على مفاهيم حول البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية و ابرز الفروق الجوهرية بينهما كما سنتطرق إلى أهم المؤشرات و النسب المالية الممكن استخدامها كأداة لتقييم أداءهما، و ذلك من خلال المطلبين التاليين.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

نتطرق في هذا المطلب إلى نشأة و مفهوم البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية و المبادئ التي تحكم عمل كل منهما كما سنتعرف على الموارد و الاستخدامات و أهم الفروق الجوهرية بين الفئتين من البنوك.

الفرع الأول: ماهية البنوك التقليدية

أولا : نشأة وتعريف و مبادئ عمل البنوك التقليدية.

نشأة البنوك التقليدية :

تذكر المصادر العلمية بان كلمة بنك مشتقة من الكلمة الايطالية بنكو و التي تشير إلى منضدة خشبية كان يجلس إليها الصرافون في مدن ايطاليا ، و كان التجار يودعون أموالهم لدى هؤلاء الصرافين وهكذا نشأت الوظيفة الكلاسيكية الأولى للبنوك وهي جلب الودائع[1] ويعود تأسيس أول بنك منظم إلى سنة 1157 م في مدينة البندقية ، ثم تلاه بنك الودائع في مدينة برشلونة عام 1411م .

التعريف بالبنوك التقليدية :

يعرف البنك التقليدي على انه تلك المنشأة التي تقبل ودائع من الإفراد و الهيئات تحت الطلب أو الأجل ، ثم تستخدم هذه الودائع في منح القروض و السلفيات و عليه فان ربحها يتأتى من الفرق الحاصل بين سعر فائدة الإقراض و سعر فائدة الاقتراض.[2]

و يعرف أيضا بأنه مؤسسة مالية ، وظيفتها الرئيسية تجميع الأموال من أصحابها في شكل ودائع جارية وقروض بفائدة محددة ، ثم إعادة إقراضها لمن يطلبها بفائدة اكبر ، ويربح البنك الفرق بين الفائدتين ، كما يقدم الخدمات المصرفية المرتبطة بعمليتي الاقتراض والإقراض.[3]

---

[1] – دريد كامل أل شبيب ، **إدارة العمليات المصرفية** ،الطبعة الأولى دار الميسرة ،عمان ، 2014، ص29.

[2] – شوقي بورقبة ، **التمويل في البنوك التقليدية و البنوك الإسلامية** ، الطبعة الأولى ، دار عالم الكتب الحديث ، الأردن ، 2013،ص ص 57-58

[3] جلال محمد عبد ربه ، الاتجاهات الحديثة لمعايير المحاسبية الإسلامية لخدمات المصرفية لتفعيلها لتتواءم مع الواقع الاقتصادي الحالي، **الخدمات المصرفية الإسلامية بين الواقع .التطبيق** ، معهد العبور للإدارة و الحاسبات و نظم المعلومات ، الأردن يومي 15و2013/05/16 ، ص 12.

و يعرف أيضا على انه منشأة مالية غرضها الرئيسي تجميع المدخرات و توظيفها أو اقتراض الأموال بمعدل فائدة معين لإقراضها هي و رأسمالها و استثمارها بمعدل اعلي من معدل الاقتراض، كما يقوم البنك بعدة خدمات تتعلق بالنقود أو ما يماثلها.[1]

و مع تطور البنوك و قيامها بأداء الخدمات المصرفية المتعددة ، إلا انها لا تخرج عن كونها مؤسسة مالية تتمثل أنشطتها المالية من قبول الودائع و تقديم القروض و التسهيلات ، و بذلك تقوم على أساس اعتبار البنك تاجرا و سلعته النقود مستعينا بعنصرين أساسين هما الزمن و الأصول المادية ، و يعتبر نظام الفائدة الأساس التمويلي في البنك التقليدي.

المبادئ و الأسس الحاكمة لمعاملات البنوك التقليدية :

تتمثل الأسس الحاكمة لمعاملات البنك التقليدي في عدة نقاط أهمها [2]

3-1 سلعية النقود : يقوم التعامل المصرفي التقليدي على أساس اعتبار النقود سلعة يتم الاتجار فيها لا بها .

3-2 **تجميع الودائع و المدخرات استنادا إلى قاعدة الدائنية و المديونية** : إن الوظيفة الرئيسية للبنوك تكمن في قيامها بتجميع الودائع بمختلف أنواعها .

3-3 توظيف الموارد اعتمادا على منح القروض و التسهيلات الائتمانية بصفة مستمرة : تقوم البنوك بتوظيف الموارد المتاحة و تقديم التسهيلات المصرفية للإفراد و المنظمات طالبي التمويل بعد استبعاد احتياجات السيولة النقدية .

3-4 الفائدة : يتمثل العائد الرئيسي للبنوك التقليدية في الفرق بين أسعار الفائدة الدائنة و المدينة .

3-5 التنويع المالي : تقوم البنوك التقليدية بالحصول على الأموال من مصادر متنوعة و بآجال مختلفة من المودعين و تقوم بإعادة توزيع آجال الودائع و تحويلها إلى توظيفات قصيرة و متوسطة و طويلة الأجل للمقترضين من العملاء.

ثانيا : موارد و استخدامات البنوك التقليدية

1- موارد الأموال للبنوك التقليدية

تنقسم مصادر الأموال في البنوك التقليدية إلى قسمين رئيسيين[3] :

1-1 المصادر الداخلية : و تشمل

أ/ رأس المال : و يتمثل في الأموال التي يساهم بها المؤسسون بالإضافة إلى أي زيادة تمت من خلال طرح أسهم جديدة، و يعتبر أكثر بنود الخصوم ثباتا و استقرارا.

[1] عبد الحميد عبد الفتاح المغربي ، الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية، بحث رقم66 ، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، المنصورة ، 1425هـ، ص ص 75

[2] المرجع السابق ، ص ص 76-78

[3] - شوقي بورقبة ، مرجع سابق ، ص 61-64

ب/ الاحتياطات: و تتمثل في الاحتياطات التالية .

- **الاحتياطات القانونية** : و يتم تكوينها بفرض من القانون كنسبة معينة من الربح الصافي للدورة حتى تبلغ نسبة معينة من رأس المال .
- **الاحتياطات النظامية** : و يتم تكوينها بموجب النظام التأسيسي للبنك بالإضافة إلى تحديد حد أقصى لهذه الاحتياطات كنسبة من رأس المال .
- **الاحتياطي العام** : و هو احتياطي يضعه المؤسسون قصد تعزيز رأسمال البنك فهو يعتبر احتياطي اختياري ، كما قد يقوم البنك بتكوين احتياطات أخرى للطوارئ و مخاطر الإقراض و غيرها.

ج/ الأرباح غير الموزعة : حيث تعمد البنوك عادة إلى حجز جزء من الأرباح و عدم توزيعها لاستعمالها في توسيع نشاطاتها أو لتدعيم الدورات التي تقل فيها أرباح البنك عن مستوى معين .

2-1 المصادر الخارجية:

و تتمثل في المبالغ التي يحصل عليها البنك من الأفراد أو الهيئات الخارجية ، و تتمثل أساسا في الودائع و القروض التي يتحصل عليها البنك من جهات خارجية .

أ/ **الودائع** :و تنقسم بطبيعتها إلى ثلاث أنواع تتمثل في[1]

- **الودائع الجارية** : (تحت الطلب) وهي أكثر الحسابات انتشارا ، حيث يقوم العميل بالدفع بالحساب نقدا ، أو بأية وسيلة دفع أخرى.
- **الودائع الثابتة** : و تنقسم إلى ودائع لأجل و ودائع بإخطار أو الخاضعة لإشعار .
- **ودائع الادخار (التوفير)** : وهي إحدى وسائل تجميع المدخرات تتميز بصغر حجمها و كثرة حساباتها .

القروض المصرفية : و تتمثل في القروض التي يتحصل عليها البنك التقليدي من البنوك الأخرى سواء كانت محلية أو أجنبية و قد يكون في بعض الحالات البنك المقرض هو البنك المركزي .

2- استخدامات الأموال في البنوك التقليدية

تتمثل استخدامات الأموال في البنوك التقليدية في جانب الأصول من الميزانية و ترتب هذه الأصول في الميزانية ترتيبا تنازليا حسب درجة السيولة ، و لقد تم تقسيم هذه الاستخدامات إلى ثلاثة عناصر رئيسية تتمثل في[2] :

2-1-الأرصدة النقدية الحاضرة : (القيم الجاهزة)

تكون فيها نسبة السيولة كاملة و تشمل على البنود التالية :

أ/ **النقدية بالصندوق** : و تتمثل في المبالغ النقدية التي تحتفظ بها البنوك في خزائنها لمواجهة متطلبات السحب اليومي

– الأرصدة لدى البنك المركزي : و تتمثل هذه الأرصدة في حساب الاحتياطي النقدي المفروض على البنوك بنسبة مئوية ثابتة أو متغيرة من إجمالي قيمة الودائع بأنواعها .

[1] – الزبيدي حمزة ، إدارة المصارف ، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، عمان الأردن ، 2002 ، ص ص 106-107

[2] شوقي بورقبة ، مرجع سابق ، ص 64-66

- **أرصدة لدى البنوك الأخرى** : و تتمثل في المعاملات المتبادلة بين البنوك الأخرى .
- **أرصدة لدى المراسلين بالخارج:** و تتمثل في المعاملات الجارية التي يفتحها البنك لدى البنوك المراسلة في الخارج، لتغطية معاملات الزبائن التي تتم بالخارج .

ب/ الأصول المتداولة : و هي ما تسمى بالاستثمارات أو مصادر الإيرادات ، و يمكن حصرها في النقاط التالية :

- **محفظة الأوراق المالية** : و يتمثل هذا العنصر في الأموال المستثمرة في الأوراق المالية ، و المتمثلة في الأسهم و السندات.
- **أوراق تجارية مخصومة** : و تتمثل في الأوراق التجارية التي تحصل عليها البنوك بهدف الخصم، ويشمل أيضا هذا البند على الكمبيالات و السندات الاذنية المحلية منها والأجنبية .
- **القروض و السلفيات** : و تتمثل في القروض التي يقدمها البنك لوحدات العجز المالي من المؤسسات والإفراد مقابل فائدة متفق عليها مسبقا و التي تصنف حسب الأجل إلى قروض قصيرة و متوسطة و طويلة الأجل .

ج/ الأصول الثابتة : تتمثل في الموجودات التي تكون درجة سيولتها منخفضة ، حيث يقوم البنك بشرائها من اجل القيام بوظائفه الأساسية ، و تتمثل أساسا في الأراضي و المباني و الأثاث و وسائل النقل ...الخ بالإضافة إلى المصاريف الإعدادية أو ما يسمى بمصاريف التأسيس .

الفرع الثاني : ماهية البنوك الإسلامية

أولا : نشأة وتعريف و مبادئ عمل البنوك الإسلامية :

أ / نشأة البنوك الإسلامية :

يعود تاريخ ظهور فكرة إنشاء البنوك الإسلامية إلى عام 1963 حيث تم إنشاء ما يسمى ببنوك الادخار المحلية و التي أقيمت بمدينة ميت غمر بجمهورية مصر العربية و التي أسسها الدكتور احمد النجار ، و قد استمرت هذه التجربة حوالي أربع سنوات ، و بعد ذلك تم إنشاء بنك ناصر الاجتماعي حيث يعد أول ما نص عليه في قانون إنشائه على عدم التعامل بالفائدة المصرفية أخذا وعطاءا، و قد كانت طبيعة معاملات البنك النشاط الاجتماعي و ليس المصرفي بالدرجة الأولى.

و قد تم الاهتمام بإنشاء بنوك إسلامية تعمل وفق لأحكام الشريعة الإسلامية في توصيات مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية بمدينة جدة بالمملكة العربية السعودية عام 1973 حيث ورد النص على ضرورة إنشاء بنك إسلامي دولي للدول الإسلامية ، و جاء أول بنك إسلامي متكامل يتعامل وفقا للشريعة الإسلامية عام 1975 و المتمثل في بنك دبي الإسلامي ثم توالى بعد ذلك إنشاء البنوك الإسلامية لتصل إلى أكثر من 267 بنكا على مستوى العالم بحجم أعمال يصل إلى 250 مليار دولار ، و هذا بخلاف فروع أو ما يعرف بنوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية على مستوى العالم .[1]

[1] نفس المرجع ، ص89

ب/ تعريف البنوك الإسلامية :

يعرف عوف محمود الكفراوي البنوك الإسلامية بأنها تلك المؤسسات المالية التي تقوم بالمعاملات المالية و المصرفية و غيرها من المعاملات المالية و التجارية و أعمال الاستثمار وفقا للشريعة الإسلامية فلا تتعامل بالربا أخذا ولا عطاءا ، و ذلك بهدف المحافظة على القيم و الأخلاق الإسلامية و تطهير النشاط المصرفي من الفساد و تحقيق أقصى عائد اقتصادي و اجتماعي ممكن لتحقيق التنمية الاقتصادية [1]

و يعرفها محسن احمد الخضيري بأنها تلك المؤسسات النقدية و المالية التي تعمل على جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع و توظيفها توظيفا فعالا يكفل تعظيمها و نموها في إطار القواعد المستقرة للشريعة الإسلامية و بما يخدم شعوب الأمة ويعمل على تنمية اقتصادياتها [2]

و عرفتها اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية بأنها تلك البنوك أو المؤسسات التي ينص قانون إنشائها و نظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية ، و على عدم التعامل بالفائدة أخذا ولا عطاءا [3]

يتركز مفهوم المصرف الإسلامي على أنه مؤسسة مالية إسلامية تقوم بأداء الخدمات المصرفية المختلفة ، كما تباشر أعمال التمويل والاستثمار في المجالات المختلفة في ضوء قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية وتهدف المصارف الإسلامية إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للأمة الإسلامية كما تقوم ببعض الخدمات الاجتماعية والدينية .[4]

و مهما تباينت التعاريف للبنوك الإسلامية من الناحية اللفظية ، فأنها تتفق جميعا في عناصر التعريف الرئيسية و هي:

- حشد الموارد و المدخرات بأساليب و أدوات تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية .
- توظيف الموارد و المدخرات المجمعة في أوجه الاستثمار المختلفة قصيرة و طويلة الأجل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية .
- التركيز على البعدين الاقتصادي و الاجتماعي لعملية التنمية من خلال توظيف الموارد و المدخرات المجمعة .
- ضرورة وجود الإطار المؤسسي المنظم لهذه الإعمال سواء كان بنكا أو مؤسسة تمويل إسلامية.

ج / المبادئ و الأسس الحاكمة لمعاملات البنوك الإسلامية:

تتمثل مبادئ و أسس الحاكمة في العمل المصرفي الإسلامي في عدة نقاط أهمها [5]

1/ المنهج الإسلامي هو أساس التعامل : و هذا يعني تكييف عمليات البنوك بحيث تتلائم مع أحكام الشريعة الإسلامية وقواعدها ، مما يتطلب بحث الصيغ الشرعية لجميع معاملات البنوك سواء اختص بحفظ أموال و مدخرات الأفراد و تشغيلها أو توظيف العائد المحقق من توظيفها و الامتناع عن الأنشطة المحرمة و التي تسبب الضرر للغير .

[1] نفسه

[2] نفس المرجع – ص88

[3] عادل عبد الفضيل – ضوابط و معايير الاستثمار في المصارف الإسلامية (دراسة مقارنة)،دار التعليم الجامعي للكتب المصرية ،الإسكندرية،2015ص13

[4] حسين حسين شحاتة ،المصارف الإسلامية بين الفكر و التطبيق ،الطبعة الأولى ،مكتبة التقوى ،القاهرة، ص 30

[5] عبد الحميد عبد الفتاح المغربي ، مرجع سابق، ص 91-93

2/ النقود وسيلة للتعامل و العمل ضرورة لتحقيق التنمية : يعمل البنك الإسلامي على تصميم و إصدار الخدمات المالية والمصرفية و التجارية المتعددة التي تساعد على توفير الأموال للإفراد و أصحاب الإعمال بهدف تسيير أعمالهم ، على أن يتم هذا التمويل طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية بالنسبة للآخذ و المعطي .

3/ الاستثمار محور نشاط البنك الإسلامي : هو الأداة التي تعكس مساهمته في الجهد الإنمائي للمجتمع و الاستثمار الإسلامي يعد استثمارا حقيقيا لان محل التعامل بأصول و موجودات حقيقة و ليست مجرد أصول مالية ، فكل وحدة مالية يبثها البنك الإسلامي في المجتمع يقابلها سلع و خدمات تتحرك محققة قيمة مضافة حقيقة .

4/ تحقيق التكافل الاجتماعي : تهتم البنوك الإسلامية بتحقيق التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع بمختلف السبل و خاصة من خلال صناديق الزكاة التي تمول عن طريق الموارد المتعددة و التي يتمثل أهمها في الزكاة المفروضة شرعا على راس مال البنك وإرباحه ، كذلك زكاة أصحاب حسابات الاستثمار الدين يفوضون البنك إخراجها من أرصدتهم نيابة عنهم هذا بجانب الصدقات و التبرعات و الهبات التي يتلقاها من الأفراد و المنظمات .

ثانيا : موارد و استخدامات البنوك الإسلامية

تتمثل موارد و استخدامات البنوك الإسلامية في ما يلي[1].

1- موارد أموال البنوك الإسلامية

1-2 مصادر داخلية :

لا تختلف المصادر الداخلية للبنوك الإسلامية عنها في البنوك التقليدية ، إذ انها تتكون من رأس المال و الاحتياطات بأنواعها والأرباح غير الموزعة .

1-2 مصادر خارجية :

تتشابه المصادر الخارجية للبنوك الإسلامية مع المصادر الخارجية للبنوك التقليدية إلى حد كبير من ناحية الشكل ، لكنها تختلف عنها من حيث طريقة معاملتها و تتمثل في المصادر التالية :

أ/ الودائع : تتلقى البنوك الإسلامية الودائع بشكل مخالف للبنوك التقليدية و تستخدمها بطرق مغايرة وذلك وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية ، أي مبدأ تحريم الفائدة ، و تتمثل في الودائع التالية :

- **الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية)** : و هي لا تختلف في البنوك الإسلامية عنها في البنوك التقليدية ، وتعد الوديعة الجارية بمثابة قروض حسنة يقرضها المودعون للبنك إلى حين الحاجة إليها.
- **الودائع الاستثمارية : (الحسابات الاستثمارية)** : يقابل الودائع الاستثمارية في البنوك الإسلامية الودائع لأجل و الودائع بإخطار في البنوك التقليدية وهي الأموال التي يضعها أصحابها بغرض تحقيق الربح عن طريق قيام البنك بتوظيفها و

[1] شوقي بورقبة ، مرجع سابق ، ص ص 61-66

استثمارها ، وتعتبر الوديعة الاستثمارية في البنك الإسلامي بمثابة عقد مضاربة بين البنك و المودع و تنقسم الحسابات الاستثمارية في البنوك الإسلامية إلى نوعين مقيدة و غير مقيدة.

- **الودائع الادخارية (حسابات التوفير)** : تعتبر حسابات التوفير بالبنوك الإسلامية عقد مضاربة بين المودع (رب المال) و البنك (المضارب) ، و تنقسم حسابات التوفير في البنوك الإسلامية إلى نوعين:

حسابات التوفير مع التفويض بالاستثمار ، ويحصل بمقتضاها المودع على ربح نتيجة المضاربة التي يقوم بها البنك .

حسابات التوفير دون التفويض بالاستثمار : ولا يتحصل المودع في هذه الحالة على أي أرباح و تأخذ شكل حسابات جارية

2- استخدامات الأموال في البنوك الإسلامية :

تتمثل استخدامات الأموال في البنوك الإسلامية في الأصول التي تمتلكها و سنتطرق إلى أهم عناصر الأصول :

2-1 الأرصدة النقدية الحاضرة :

أ/ النقدية بالصندوق : لا يوجد اختلاف بين البنوك الإسلامية و التقليدية في ذلك

- **الأرصدة لدى البنك المركزي** : لا يوجد اختلاف في النسبة المفروضة من البنك المركزي على البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية، سواء على الودائع الجارية أو الودائع الاستثمارية ، و لكن يكمن الاختلاف في المبالغ المفروضة من البنك المركزي كاحتياطي نقدي على الودائع ..
- **أرصدة لدى البنوك الأخرى** : يظهر هذا الحساب لديها كحساب جاري إذا كانت هناك معاملات ضرورية مع بنوك تقليدية ولا يمكن أن تكون هذا الحساب سالبا لدى هذه البنوك ، و يوجد هذا الحساب بالطبع بين البنك الإسلامي و غيره من البنوك الإسلامية الأخرى داخل الدولة و خارجها .

ب/ الأصول المتداولة : تتمثل في :

- **محفظة الأوراق المالية** : تنحصر محفظة الأوراق المالية في البنوك الإسلامية في الأسهم العادية فقط ، فلا يجوز التعامل بالسندات و الأسهم الممتازة باعتبارها من المعاملات الربوية.
- **أنشطة تمويلية و استثمارية** : و تتمثل في صيغ التمويل التي تتعامل بها البنوك الإسلامية و هو ما يحل محل القروض الممنوحة من البنوك التقليدية ، و فيما يلي نعرض أهم مجالات التمويل و الاستثمار المختلفة التي تمارسها البنوك الإسلامية :

- **صيغة المضاربة** : المضاربة هي عقد شراكة في الربح بين الطرفين يقدم أحدهما مالاً ويسمى رب المال إلى الطرف الذي يقوم بالعمل ويسمى المضارب، ويتحدد اقتسام الربح المتحقق من المضاربة بينهما بحسب النسبة المتفق عليها سلفاً، أما الخسارة غير الناتجة عن التعدي والتقصير فتكون على رب المال ويخسر المضارب عمله [1].
- **صيغة المشاركة** : هي عقد يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهما في مشروع معين بتقديم حصته من المال لاستثمارها بهدف الربح، والمشاركة صيغة مصرفية يقوم البنك من خلالها بتمويل عملائه في المجالات التجارية والصناعية والزراعية، وذلك بتقديم مبلغ من المال دفعة واحدة أو على دفعات، ويمثل هذا المبلغ مساهمة البنك في المشاركة، كما يقوم العميل بتقديم مبلغ من المال يمثل مساهمته في المشاركة.[2]

[1] محمد بوجلال، **مقاربة إسلامية للأزمة المالية الراهنة**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، ع ،6جامعة الشلف، الجزائر، 2010 ، ص 35 .

[2] سعيد المرطان، الفروع الإسلامية في المصارف التقليدية، **مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، م ،6ع ،1المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب**، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، السعودية، ،1999 ص 56 .

- **صيغة المرابحة** : وتعنى المرابحة بيع السلعة بتكلفتها الأصلية التي تكلفها البائع مع زيادة معلومة لكل من البائع والمشترى ، ويطلق على هذه الزيادة ربحاً، وهى نوعان : بيوع مرابحة ناجزة وبيوع مرابحة لأجل للأمر بالشراء، وهذا النوع الأخير هو المطبق في المصارف الإسلامية.[1]
- **التمويل بالسلم** : السلم عند الفقهاء هو بيع أجل بعاجل ، أي انه معاملة مالية يتم بموجبها تعجيل دفع الثمن و تقديمه نقدا إلى البائع ، الذي يلتزم بتسليم البضاعة معينة مضبوطة بصفات محددة في اجل معلوم ، فالمؤجل هو السلعة المباعة الموصوفة في الذمة ، و العاجل هو الثمن ، و صيغة التمويل بالسلم يفضل استعمالها في تمويل القطاع الفلاحي[2].
- **التمويل بالإجارة** : هو اتفاق تعاقدي بين طرفين يمنح بمقتضاها المستأجر الحق في استخدام أصل مملوك للمؤجر، وذلك خلال فترة زمنية معينة مقابل أجرة معلومة تدفع حسب الاتفاق[3]
- **القرض الحسن** : وهو قرض بدون فائدة تقدمه البنوك الإسلامية للأفراد و تقوم به لأغراض إنسانية أو خيرية على أن يتم السداد خلال فترة تحدد من قبل الطرفين ، دون أن يحصل البنك الإسلامي على أي أرباح نظير هذا القرض ، و المفروض أن هذا القرض لا يستخدم في التجارة.[4]

الفرع الثالث : مقارنة بين البنوك التقليدية و البنوك الإسلامية .

أولا : من ناحية المفاهيم و الأسس و طبيعة التعامل .

كانت نشأة البنوك التقليدية و ظهورها نزعة فردية نحو الاتجار بالأموال و تحقيق الثراء من خلالها ، حيث اعتبرت النقود سلعة يتم الاتجار فيها و تحقيق الربح من خلال الفرق بين الفائدة الدائنة و المدينة ، و كانت نشأة البنوك الإسلامية كبديل إسلامي للتعامل المصرفي القائم على نظام الفائدة و لتطبيق المبادئ الاقتصادية في الفكر الإسلامي و هي تبنى على أساس عقائدي مؤداه أن المال مال الله يجب تداوله فيما احل الله [5]

كما يختلف البنك الإسلامي عن البنك التقليدي في مجالات عديدة وفيما يلي أهم أوجه هذه الاختلافات[6] .

- يقوم البنك الإسلامي على أسس عقدية ، بينما يقوم البنك التقليدي على أسس مادية .
- يلتزم العاملون بالبنك الإسلامي بالأمانة والصدق والتسامح ، بينما يهتم البنك التقليدي بالنواحي المادية حتى وإن تعارضت مع القيم والأخلاق .
- يقوم البنك الإسلامي على أساس اجتماعي ، بينما يقوم البنك التقليدية على أساس تحقيق أقصى ربحية ممكنة .
- تتعامل البنك الإسلامية في مجال الحلال والطيبات بينما لا تلتزم البنوك التقليدية بذلك بل تركز على الربحية .

---

[1] حسين حسين شحاتة ، **المرجع السابق**، ص ص68-82

[2] سليمان ناصر، عبد الحميد بوشرمة، **متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر**، مجلة الباحث، العدد السابع، الجزائر، ورقلة ،2010 ص 310

[3] سليمان ناصر، **تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية** ، رسالة ماجستير منشورة، المطبعة العربية، غرداية، الجزائر، ،2002 ،ص ص 118-119

[4] احمد محمد المصري ، **إدارة البنوك التجارية و الإسلامية** ، مؤسسة شباب الجامعة ،الإسكندرية ، 1998 ص 67

[5] عبد الحميد عبد الفتاح المغربي ، **مرجع سابق**، ص 96

[6] حسين حسين شحاتة ، **مرجع سابق** ، ص ص 34-39

- تعتمد المصارف الإسلامية على نظم المشاركة في الربح والخسارة وتفاعل المال مع العمل بينما تعتمد البنوك التقليدية على الاقتراض والإقراض الربوى .
- تهتم المصارف الإسلامية بالتعامل مع أصحاب المهن والحرف وصغار التجار والصناع بنظم الاستثمار والتمويل الإسلامية المختلفة ، بينما تعتمد البنوك التقليدية بالتعامل معهم بنظام القروض بفائدة
- يؤدى عدم تعامل المصارف الإسلامية بالربا إلى تخفيض تكاليف الإنتاج بينما تتعامل البنوك التقليدية بالربا، الذي يؤدى إلى تضخيم التكاليف وارتفاع الأسعار

ثانيا : من ناحية الموارد و الاستخدامات .

أ/ مقارنة بين مصادر الأموال في البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية .

المقارنة من حيث المصادر الداخلية :

لا نجد فروقا جوهرية بين بنود المصادر الداخلية في كلا البنكين إلا في مصدر الاحتياطات و الإرباح غير الموزعة ، إذ نجد أن هذين البندين في البنك التقليدي مصدرهما الرئيسي هو الفوائد الربوية ، بينما في البنك الإسلامي نجد مصدرهما الأرباح الناتجة عن الاستثمار في المعاملات بالصيغ الشرعية و أجور الخدمات المصرفية .

المقارنة من حيث المصادر الخارجية :

يتجلى الخلاف في هيكلة الودائع فبالسبة لبند الودائع لأجل وودائع التوفير تمثل في البنك التقليدي قروضا و التزامات عليه يردها مع فوائدها في الموعد أو عند الطلب بينما لا وجود لهذا البند في ميزانية البنك الإسلامي، و لكن يوجد بدلا منه ودائع المضاربة بين البنك و أرباب المال ، ولا يلتزم البنك الإسلامي بفوائد محددة لهذه الودائع[1].

ب/ مقارنة بين استخدامات الأموال في البنوك التقليدية و البنوك الإسلامية :

مقارنة بين الأرصدة النقدية الحاضرة في البنكين : تكمن نقطة الاختلاف في بند الأرصدة لدى المصرف المركزي إي النسبة المفروضة كاحتياطي نقدي على الودائع ، حيث يرى الباحثون بضرورة اختلاف هذه النسبة في البنوك الإسلامية عنها في البنوك التقليدية ، و ذلك لان العلاقة بين المودع و البنك الإسلامي ليست علاقة مقرض و مقترض كما هو الحال في البنوك التقليدية وإنما علاقة المضارب (البنك الإسلامي) و رب المال (المودع) ، توزع الأرباح بينهم بالنسبة المتفق عليها دون تعد أو تقصير من البنك و بالتالي فالعلاقة هي علاقة مشاركة و متاجرة[2]

مقارنة بين الأصول المتداولة في البنكين :

تكمن نقطة الاختلاف الأساسية في مكونات محفظة الأوراق المالية في البنكين ففي البنك التقليدي تتكون هذه المحفظة من الأسهم بنوعيها العادية و الممتازة و كذلك السندات ذات الفائدة الثابتة و المحددة مسبقا ، بينما تتكون محفظة الأوراق المالية

[1] شوقي بورقبة ، مرجع سابق ، ص 130

[2] نفسه ، ص 132

في البنك الإسلامي من الأسهم العادية فقط ، و ذلك لعدم شرعية الأسهم الممتازة و السندات بالإضافة إلى غياب بند الأوراق التجارية المخصومة و الذي يعد من الربا الحرام ، أما بالنسبة لبند القروض و السلفيات فلا وجود له في البنوك الإسلامية و يحل محله بند القروض الحسنة و صيغ التمويل و الاستثمار و المتمثلة في المرابحة و المضاربة و المشاركة والى غير ذلك من الصيغ التمويل[1]

مقارنة بين الأصول الثابتة في البنكين :

لا يوجد أي اختلاف فيما يخص بنود الأصول الثابتة من أراضي و مباني ، و كذلك فيما يخص مصاريف التأسيس [2]

المطلب الثاني : تقييم الأداء المالي للبنوك باستخدام النسب المالية

نستعرض في هذا المطلب مفهوم تقييم الأداء المالي و أركانه واهم المؤشرات و النسب المالية المستخدمة في تقييم أداء البنوك .

الفرع الأول: مفاهيم أساسية حول تقييم الأداء المالي للبنوك

أولا : مفهوم تقييم الأداء المالي و أركانه

هناك عدة تعاريف لتقييم الأداء المالي نذكر منها :

التعريف الأول : تقييم الأداء المالي هو نظام متكامل يعمل على مقارنة النتائج الفعلية للمؤشرات المختارة أو المنتخبة بما يقابلها من مؤشرات مستهدفة، أو بتلك التي تعكس نتائج الأداء خلال مدد سابقة ، أو نتائج الأداء في الوحدات الاقتصادية المماثلة مع مراعاة الظروف التاريخية والهيكلية[3].

التعريف الثاني: يقصد بتقييم الأداء المالي تلك العمليات التي تقيس الأداء أو تقوده إلى أهداف معينة محددة مسبقا ، فهذه العملية تتطلب وجود أهداف محددة مسبقا لقياس الأداء الفعلي ، و أسلوب لمقارنة الأداء المحقق بالهدف المخطط ، لأنه على أساس نتائج المقارنة يوجه الأداء بحيث يتفق مع الهدف أو المعيار المحدد لهذا الأداء من قبل.

و يمكن القول أن عملية تقييم الأداء ترتكز على الأركان الأساسية الآتية :

- **وجود أهداف محددة مسبقا(المعايير)** : من المؤكد أن عملية تقييم الأداء لا توجد إلا حيث توجد الأهداف محددة مسبقا
- **قياس الأداء الفعلي:** و يتم قياس أو تقدير الأداء الفعلي عادة بالاعتماد على ما توفره النظم المحاسبية و الأساليب الإحصائية من بيانات و معلومات .

---

[1] نفسه ، ص 133

[2] نفسه

[3] فهد، نصر حمود ، **اثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية** ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009 ، ص 27

- **مقارنة الأداء الفعلي بالمعايير** : يتم مقارنة الأداء المحقق بالمعايير لتحديد الانحرافات سواء كانت الايجابية أم السلبية، ولتمكن الإدارة من التنبؤ بالنتائج المستقبلية ، و جعلها قادرة على مجابهة الأخطاء قبل وقوعه من اجل اتخاذ الإجراءات اللازمة التي تحول دو وقوعها
- **اتخاذ القرارات المناسبة لتصحيح الانحرافات** : إن اتخاذ القرار لتصحيح انحراف ما يتوقف على و المعلومات المتاحة عن الأهداف المحددة مسبقا و قياس الأداء الفعلي ، و مقارنة ذلك الأداء المحقق بالهدف المخطط .[1]

الفرع الثاني : أهم النسب المالية المستخدمة في تقييم الأداء المالي البنوك:

يعد استخدام النسب المالية في التحليل المالي من أهم الوسائل التي تساعد الإدارة على معرفة وضع سيولة البنك وموقف الأموال المتاحة للتوظيف، فضلاً عن ملاءة رأس المال والربحية في هذه البنوك [2].

أولا : النسب المالية المستخدمة لتقييم الأداء في البنوك التجارية : المعلوم أن هناك عددا كبيرا من المؤشرات و النسب المالية المستخدمة في تقييم الأداء المالي في البنوك، ومن أهم تلك المؤشرات وأكثرها شيوعا هي :

1- مؤشرات السيولة :

تتمثل مؤشرات السيولة في تلك النسب التي تقيس مقدرة المؤسسات المصرفية على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل مما لديها من نقدية، وتعد نسب السيولة من الأهمية بمكان للإدارة المصرفية والمودعين والملاك والمقرضين .إذ يتوجب على البنوك توفير جزء من مواردها يكون على شكل نقد سائل لمواجهة توقع حدوث سحب كبير من قبل المودعين قد يعجز المصرف عن مواجهته[3]، وهناك عدة نسب للسيولة منها[4]

- نسبة الرصيد النقدي = (النقد لدى البنك المركزي+ النقد في الصندوق+ أرصدة سائلة أخرى / الودائع و ما في حكم ذلك)×100.
- نسبة الاحتياطي النقدي = النقد لدى البنك المركزي / الودائع و ما في حكم ذلك
- نسبة القروض إلى الودائع = القروض / إجمالي الودائع .
- نسبة السيولة العامة = (ودائع البنك لدى البنك المركزي+نقود حاضرة لديه+أصول أخرى عالية السيولة/ الودائع) × 100.

2- **مؤشرات الربحية** : تعكس مؤشرات الربحية الأداء الكلي للمؤسسات والبنوك إذ يعد الربح المحور الأساسي في قيام كثير من الأنشطة الاقتصادية، ومن دون الربحية لا تستطيع المنشآت جذب أي مستثمر. و نذكر أهمها[5]:

- نسبة العائد إلى الأصول = صافي الربح / إجمالي الأصول .
- نسبة العائد على حقوق الملكية = صافي الربح / حقوق الملكية .

---

[1] محمد سويلم ، **إدارة المصارف التقليدية و الإسلامية (مدخل مقارن)** ، جامعة المنصورة ، مصر ، 1998 ص ص 477-479

[2] زياد سليم رمضان ومحفوظ جودة، **الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2003 ، ص27.

[3] صلاح الدين حسن السيسي، الإدارة العلمية للمصارف التجارية وفلسفة العمل المصرفي المعاصر، دار الوسام للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، 1997 ص 34

[4] محمد إبراهيم عبد الرحيم ، **اقتصاديات النقود و البنك** ،دار التعليم الجامعي ، الإسكندرية، 2015، ص ص 138 -141

[5] على دريد كامل آل شبيب ، مرجع سابق ، ص ص 88-96

- نسبة هامش الربح الصافي = صافي الربح / إجمالي الإيرادات .
- نسبة منفعة الأصول = إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول المولدة للدخل .

3- **مؤشرات النشاط وتوظيف الأموال** : تشير هذه النسب إلى مدى كفاءة إدارة البنك في استغلال وتشغيل الموارد لديها، وهي معدلات تؤثر في ربحية البنوك وسيولتها، أو بعبارة أخرى تقيس هذه المؤشرات مدى كفاءة البنك في توظيف الأموال المتاحة لديه في تحقيق عوائد عليها، ومن بين هذه النسب ما يلي[1] :

- معدل توظيف الموارد المتاحة = إجمالي الاستثمارات / (إجمالي الودائع + حقوق الملكية).
- نسبة توظيف الودائع = القروض + الاستثمار في الأوراق المالية / الودائع .

4- **مؤشرات الملاءة المالية و كفاية رأس المال** : تعرف كفاية رأس المال بمدى قدرة المصرف على امتصاص الخسائر التي تحدث نتيجة مختلف عمليات التمويل والاستثمار التي يقوم بها، وذلك عن طريق حق الملكية المتاح لأصحاب المصرف، وبعبارة أخرى يمكن النظر إلى هذه النسب على انها قياس لمدى كفاية رأس المال . نذكر منها[2]

- نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول = حقوق الملكية / إجمالي الأصول .
- نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة = حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة .

ثانيا : أهم النسب المالية المستعملة في تقييم الأداء في البنوك الإسلامية :

أما فيما يخص المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم أداء البنوك الإسلامية لعل أهمها ما يلي :

المؤشرات المتعلقة بكفاءة إدارة المخاطر: و منها [3]

- نسبة حقوق المساهمين إلى الموجودات = حقوق المساهمين / الموجودات
- نسبة الموجودات الاستثمارية إلى الموجودات = الموجودات الاستثمارية / الموجودات

المؤشرات المتعلقة بكفاءة إدارة الربحية : نذكر منها [4]

- العائد على الموجودات = الربح الصافي / الموجودات .
- نسبة المصروفات إلى الإيرادات = المصروفات / الإيرادات .
- معدل العائد إلى الموارد = صافي الدخل / الموارد
- معدل العائد على حقوق الملكي = صافي الدخل / حقوق الملكية .

المؤشرات المتعلقة كفاءة إدارة السيولة : و منها [5]

- نسبة السيولة = النقدية+ الأرصدة لدى المصارف الأخرى +استثمارات قصيرة الأجل / الودائع و ما في حكمها.
- نسبة الرصيد النقدي = ودائع لدى البنك المركزي + نقدية جاهزة / إجمالي الودائع و ما في حكمها .
- نسبة الرصيد القانوني = أرصدة نقدية مودعة لدى البنك المركزي / إجمالي الودائع و ما في حكمها .

---

[1] نفس مرجع ، ص 141

[2] على دريد كامل آل شبيب ، مرجع سابق ، ص 96

[3] شوقي بورقبة ، عرض كتاب مؤشرات الاداء في البنوك الاسلامية ، مجلة دراسات اقتصادية اسلامية ، المجلد 16 ، العدد 2 المعهد الاسلامي للبحوث و التدريب ، البنك الاسلامي للتنمية جدة ، 2010 ص 6

[4] نفسه

[5] محمد احمد الخضري ، البنوك الاسلامية ، ط1، دار اتراك للنشر و التوزيع ، القاهرة 1995 ص 230

المؤشرات المتعلقة بتوظيف و تشغيل الأموال : أهمها [1]

- معدل توظيف الموارد = التمويل و الاستثمار / الموارد المتاحة .
- معدل توظيف الودائع = التمويل و الاستثمار / مجموع الودائع .

نلاحظ أن المؤشرات المالية المستخدمة في قياس الأداء المالي للبنوك التقليدية لا تختلف في النسبة في حد ذاتها و إنما يكمن الاختلاف في تكوين البند أو طبيعته حيث نجد مثلا الاستثمارات في البنوك الإسلامية عبارة عن مشاركات و مضاربات ومساهمات في مشاريع أما الاستثمارات في البنوك التقليدية فنجدها عبارة عن قروض و استثمارات في الأوراق التجارية و الأوراق المالية في سندات .

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

يعد موضوع تقييم أداء البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية محط اهتمام الكثير من الباحثين في دول مختلفة خاصة في الآونة الأخيرة ، سنستعرض في هذا المبحث جملة من الدراسات العربية و الأجنبية التي تناولت الموضوع وسنحاول تقييمها ومقارنتها مع الدراسة الحالية .

المطلب الأول : عرض الدراسات السابقة

قسمنا هذا المطلب إلى الدراسات باللغة العربية ودراسات باللغة الأجنبية

الفرع الأول : الدراسات باللغة العربية

- **دراسة راغب الغصين و محمد عمار نشواتي (2013) بعنوان " تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية و التقليدية الأردنية باستخدام مؤشرات نموذج camel (دراسة تحليلية مقارنة)"**

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية و التقليدية الأردنية و مقارنتها باستخدام نموذج camel خلال الفترة (2006-2012) و دراسة مدى انعكاس الأداء المالي على مستوى الثقة العامة لجمهور العملاء و قد تم اختيار جميع المصارف الإسلامية و التقليدية العاملة في الأردن كعينة للدراسة متمثلة في 13 بنكا تقليديا و بنكيين إسلاميين ، تم استخدام اختبار t- test لدراسة الفروقات بين المتوسطات النسب المالية و تحليل الانحدار الخطي المتعدد لدراسة اثر متوسطات الأداء المالي منفردة و مجتمعة على مستوى الثقة العامة .

[1] محمد عبد الحليم عمر ، معايير تقويم المصارف الاسلامية ، الملتقى العلمي السابع ، كلية الدراسات الاسلامية ، جامعة الجزائر ، 26-28 /2005/04 ص ص 11-12

توصلت الدراسة إلى تحقيق المصارف التقليدية لأداء مالي أفضل من المصارف الإسلامية و إلى أن مستوى الثقة العامة لجمهور العملاء في المصارف الإسلامية ينشأ بشكل رئيسي من الأداء المالي المتحقق لها على عكس ما تم التوصل إليه بالنسبة للمصارف التقليدية.

- **دراسة سعيدة بورديمة (2014)،بعنوان " تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية باستعمال النسب المالية (حالة مجموعة البركة العالمية من 2011-2013)"**

هدف البحث تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية أين أسقطت الباحثة الدراسة على أهمها و هي مجموعة البركة العالمية الإسلامية للفترة الممتدة من (2001- 2013) باستعمال النسب المالية ، تلخصت نتائج الدراسة في أن نسب الملاءة المالية أشارت إلى تمتع المجموعة على هامش ملاءة معتبر يضمن مواجهة خطر الفشل في استرداد جزء من أموالها المستثمرة ، إما نسب السيولة أشارت أن المجموعة تتوافر لديها السيولة اللازمة للوفاء بالتزاماتها المالية خاصة القصيرة الأجل كما أن نسب الربحية بينت أن المجموعة حققت معدل عائد على حقوق الملكية يمكن وصفه بالمقبول والذي شهد ارتفاعا في سنوات الدراسة .

- **دراسة بولحية الطيب و بوجمعة عمر ، بعنوان " تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية (دراسة تطبيقه على مجموعة من البنوك الإسلامية للفترة 2009- 2013)"**

هدفت الدراسة لتقييم الأداء المالي لعشر بنوك إسلامية من ست دول لمدة خمس سنوات للفترة الممتدة بين (2009 - 2013) بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات و النسب المالية هي مؤشرات الربحية و السيولة و مؤشرات كفاية رأس المال ومؤشرات النشاط . خلصت الدراسة إلى أن البنوك الإسلامية تتمتع بكفاءة عالية في إدارة التكاليف التشغيلية ولها كفاءة عالية في تولد الإرباح من خلال حجم الأصول المستثمرة لكن بقدرات متفاوتة لكل بنك ، كما نتج عن الدراسة أن البنوك الإسلامية غير قادرة على امتصاص مخاطر التمويل و الاستثمار و أن نصف عينة الدراسة من البنوك غير قادرة على إدارة خطر السيولة .

- **دراسة عنان فتحي السروجي 2004 بعنوان " مقارنة أداء المصارف الإسلامية و التقليدية بالاستخدام النسب المالية"**

هدفت هذه الدراسة إلى مقارنة أداء المصرف الإسلامي الأردني مع أداء المصارف التقليدية في الأردن خلال الفترة (1992- 2001) باستخدام تسعة نسب مالية مختلفة تندرج تحت نسب السيولة والربحية والنشاط والسوق، وتم استخدام اختبار tللتحقق من وجود فروقات ذات دلالة بين أداء تلك البنوك، وتوصلت الدراسة إلى انه يوجد هناك فروقات ذات دلالة إحصائية في نسب السيولة والفارق لصالح البنوك التقليدية، أما نسب الربحية فتبين عدم وجود فروقات، بينما أظهرت نسبة استثمار الودائع ونسبة العائد على السهم إلى القيمة السوقية عدم وجود فروقات ذات دلالة، أما نسبة توظيف الموارد ونسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية فتبين وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية. كما توقعت الدارسة بان يكون أداء المصرف الإسلامي الأردني أفضل من أداء المصارف التقليدية بالنسب للربحية مستقبلا.

الفرع الثاني : الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

- **دراسة** (Muhammad Kashif Khan،Abid Usman) بعنوان

"Evaluating the Financial Performance of Islamic and Conventional Banks of Pakistan: (A Comparative Analysis)"

الهدف من الدراسة هو تقييم الأداء المالي للبنوك للبنوك الإسلامية و التقليدية خلال الفترة الممتدة من 2007 – 2009 تكونت عينة الدراسة من بنكيين إسلاميين و بنكين تقليديين ، اختيرت العينة على أساس وجود نفس الوزن من رأس المال المستثمر و عدد الفروع لجعل النتائج جديرة بالملاحظة إلى حد كبير و للمقارنة بين الأداءين استخدم اختبار t – test وأظهرت النتائج أن البنوك الإسلامية لديها معدل نمو مرتفع و أكثر ربحية وسيولة العالية من البنوك التقليدية .

دراسة Muhammad Shehzad Moin (2008) بعنوان:

"Performance of Islamic Banking and Conventional Banking in Pakistan A Comparative Study "

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة وتقييم أداء البنك الإسلامي الأول في باكستان (بنك الميزان المحدود) من خلال مقارنته مع خمسة بنوك تقليدية، وقد استُخدم في عملية التقييم كل من نسب الربحية ونسب السيولة بالإضافة للمخاطرة والكفاءة وذلك للفترة بين 2003-2007 كما استخدم اختبار t لتحديد الاختلافات في الأداء لكلا المجموعتين، وخلصت الدراسة إلى أن بنك الميزان المحدود اقل ربحية واقل كفاءة مقارنة مع معدل البنوك التقليدية، ولكنه أيضا اقل مخاطرة، أما بالنسبة للسيولة فتبين بأنه لا يوجد اختلاف ذو أهمية بين كلا المجموعتين، وأُرجع السبب في ذلك إلى أن البنوك التقليدية في باكستان تمتلك تاريخ وخبرة اكبر في الأعمال المصرفية، ولها مكانة مسيطرة في القطاع المالي ناتج عن مشاركتها الكبيرة في الأصول المالية في باكستان مقارنة بالبنوك الإسلامية.

دراسة Adegbemi Babatunde and Adekola Olaitan بعنوان :

“ The Performance of Conventional and Islamic Banks in the United Kingdom: A Comparative Analysis”

هدف الدراسة مقارنة كفاءة البنوك التقليدية مع الإسلامية للفترة الممتدة بين 2007 – 2011 كانت الدراسة على أربع اكبر بنوك إسلامية و خمسة تقليدية في المملكة المتحدة بالاستخدام النسب المالية كمؤشرات للأداء حيث تم تحويل البيانات المالية المجمعة للبنوك إلى نسب مئوية بحيث يمكن المقارنة بينها خلال فترة الدراسة ، كانت نتائج الدراسة أن البنوك التقليدية هي أكثر ربحية كما انها قادرة على الوفاء بالالتزاماتها المالية ، و مع ذلك فالبنوك الإسلامية هي اقل عرضة لمخاطر السيولة و انها أكثر فعالية من حيث التحكم في التكاليف في حين تعتمد البنوك التقليدية على المصادر الخارجية للتمويل ، و توصي الدراسة توسيع نطاق التمويل المصرفي الإسلامي وتنمية المهارات الإدارية. وبالإضافة إلى ذلك تنويع المنتجات و الابتكار و التميز وتوفير قدر أكبر من العملاء و جذبهم.

دراسة Youssef Latif, & Others **بعنوان**

"Study of Performance comparison between Islamic and conventional banking in Pakistan."

الغرض من الدراسة فهم طبيعة عمل البنوك الإسلامية و قياس و مقارنة أداء خمسة بنوك إسلامية مع خمسة بنوك تقليدية عاملة في باكستان على مدى فترة خمسة سنوات بين 2006- 2010 جرت المقارنة عن طريق تحليل البيانات المالية

واستخدام 12 نسبة مالية متفرعة من مؤشرات الربحية و السيولة و المخاطر و الكفاءة ، خلصت الدراسة إلى إن البنوك الإسلامية اقل مخاطر و أكثر سيولة و كفاءة في حين لا يوجد اختلاف واضح من حيث الربحية .

دراسة Rosnia Masruki & Others (2008) **بعنوان**

"Financial Performance of Malaysian Founder Islamic Banks Versus Conventional Banks".

هدفت هذه الدراسة إلى مقارنة أداء اثنين من البنوك الإسلامية في ماليزيا وهما بنك (إسلام وبنك المعاملات) مع أداء البنوك التقليدية على مدى خمس سنوات (2004-2008) باستخدام عدة مؤشرات رئيسية مثل الربحية والسيولة والمخاطر، حيث تم تطبيق اختبار t لفحص أي اختلافات ذات دلالة بين المجموعتين، وأظهرت الدارسة عند التحليل والمقارنة أن البنوك الإسلامية اقل ربحية من البنوك التقليدية ولكنها في نفس الوقت أفضل سيولةً من البنوك التقليدية، وان سبب ارتفاع ربحية البنوك التقليدية ناتج عن ارتفاع صافي التمويلات، كما وجد بان البنوك التقليدية تواجه مخاطر ائتمانية اكبر من البنوك الإسلامية .

المطلب الثاني : مناقشة للدراسات السابقة و مقارنتها مع الدراسة الحالية.

من خلال الإطلاع على الأدبيات السابقة التي اهتمت بدراسة وتقييم الأداء المالي للبنوك تبين أن هذه الدراسات أجريت في دول متعددة مثل والأردن ، والإمارات ، وماليزيا و باكستان ، كما تعددت الدراسات بين دراسات عربية ودراسات أجنبية على فترات زمنية متباينة تمت معظمها في السنوات القليلة الماضية مما يدل على الاهتمام المتزايد بموضوع تقييم الأداء المالي للبنوك ، بالإضافة إلى أن معظم هذه الدراسات تناولت عملية تقييم البنوك بالاستخدام النسب المالية المختلفة ، و نلاحظ أيضا من خلال هذه الدراسات انها أجريت على فترات متباينة ، فمنها من أجرى دراسته على ثلاث سنوات ومنها على خمس سنوات ثر وبعضها على عشر سنوات والبعض الآخر أجرى دراسته على فترة اقصر .

اشتركت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في طريقة تقييم الأداء المالي حيث استخدمت النسب المالية في عملية التقييم، و استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال الوسط الحسابي إضافة إلى اختبار t لتحديد الفروق بين المتوسطات، أما فيما يخص النقاط التي اختلفت فيها هذه الدراسات عن الدراسة الحالية فتمثلت في عينة الدراسة و المكان التي أجريت فيه .

وفيما يتعلق بهذه الدراسة فإنها تركز على تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية العاملة في الجزائر، وذلك باستخدام بعض مؤشرات مالية رئيسية مهمة وذات علاقة مباشرة بالأداء المصرفي، كمؤشرات السيولة والربحية والنشاط و الملاءة المالية حيث تساهم تلك المؤشرات في الكشف عن حقيقة الأداء المالي للبنوك ومتغيراتها وتقدم تفسيراً منطقياً لما ينطوي عليه هذا الأداء.

خلاصة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل الجانب الأدبيات النظرية والتطبيقية حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى للمفاهيم العامة حول البنوك التقليدية والإسلامية من تعريفها، وكذا مصادر واستخدامات أموالها، بإضافة إلى مقارنة بين مؤشرات العائد والمخاطرة التي تعتبر أدوات لتقييم أداء البنكين.

أما المبحث الثاني فتم فيه عرض لدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع دراستنا، حيث تطرقنا لأهم جوانب الدراسة والمتمثلة في الهدف من الدراسة، دراسة الحالة، وطريقة المعالجة، كما ذكرنا أهم النتائج المتوصل إليها وفي النهاية إعطاء نقد، أو إبراز إحدى جوانب أهملها الباحث في دراسته والتي سيتم التطرق إليها في دراستنا. ومن تم إبراز أوجه التشابه والاختلاف بين هذه الدراسة ودراستنا

الفصل الثاني

الدراســة الميدانيــة

تمهيد

حاولنا الإلمام في الفصل الأول بالجانب النظري من الدراسة من خلال التطرق إلى المفاهيم المتعلقة بكل من البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية وكذلك مفاهيم متعلقة بتقييم أداء هذه البنوك و أهم النسب المالية المستخدمة في ذلك ، كما استعرضا أيضا بعض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة.

نتناول في هذا الفصل الجانب الميداني للدراسة من خلال تقييم أداء خمسة بنوك عاملة في الجزائر متمثلة في بنك إسلامي واحد و هو بنك البركة الجزائري و أربع البنوك التقليدية متمثلة في بنك الوطني الجزائري و البنك الخارجي الجزائري و بنك سوسيتي جينرال الجزائر و بنك الخليج الجزائر، و المقارنة بين أداء كلا الفئتين الإسلامية و التقليدية و هذا بالاستعانة بالنسب المالية ، كما سنقوم باختبار فرضيات الدراسة بالأداة الإحصائية و المتمثلة في الاختبار t-test .

المبحث الأول : الطريقة و الأدوات المتبعة في الدراسة .

نقوم في هذا المبحث بالتعريف بمجتمع الدراسة و متغيراتها و طرق قياسها و الأدوات المستخدمة في هذه الدراسة وطريقة جمعها.

المطلب الأول : عينة و متغيرات الدراسة .

قسم هذا المطلب إلى فرعين الأول نقدم فيه عينة الدراسة و الثاني نبين فيه متغيراتها .

الفرع الأول : عرض عينة الدراسة .

تم اختيار عينة الدراسة بما يتوافق مع طبيعة الموضوع و بما أن الموضوع يتعلق بتقييم أداء البنوك التقليدية و الإسلامية فكانت العينة مكونة من فئتين من البنوك العاملة بالجزائر ، الفئة الأولى شملت أربع بنوك تقليدية تمثلت في البنك الوطني الجزائري، البنك الخارجي الجزائري و بنك سوسيتي جينرال الجزائر و بنك الخليج الجزائر، أما الفئة الثانية تمثلت في البنوك الإسلامية حيث تم اختيار بنك إسلامي واحد هو بنك البركة الجزائري و استثناء بنك السلام ، نظرا لتوفر كامل البيانات المالية عن الأول وعدم توفرها في الثاني خلال فترة الدراسة .

أولا : التعريف ببنك البركة الجزائري.

بنك البركة الجزائري هو أول مصرف برأس مال مختلط (عام وخاص).أنشئ في 20مايو 1991 برأس مال اجتماعي قدره 500000000 دينار جزائري، وبدأ نشاطاته المصرفية بصفة فعلية خلال شهر سبتمبر1991 . المساهمون في رأس ماله هم بنك الفلاحة والتنمية الريفية(الجزائر) وشركة دلة البركة (السعودية) ،أنشئ بموجب أحكام القانون رقم 10/ 90 المتعلق بالنقد و القرض، وهو مرخص له بالقيام بجميع الأعمال المصرفية، التمويل والاستثمار، وفق لمبادئ الشريعة الإسلامية السمحة، ويدير البنك حاليا 32 فرع[1].

ثانيا : التعريف بالبنك الوطني الجزائري(BNA)

تأسس البنك الوطني الجزائري في 31جوان 1966وذلك بموجب الأمر 178/66ويعتبر أول البنوك التجارية التي تم إنشاؤها في الجزائر المستقلة برأس مال قدره 23مليون دينار جزائري، وفي سنة 1988وفي إطار الإصلاحات التي فرضها القانون رقم 88 /01 تم تحويل البنك إلى مؤسسة مالية ذات أسهم برأس مال يقدر بـ 4،3 مليار دينار جزائري، ثم زيادة رأس المال البنك من 14600مليار دينار إلى 41600 في جوان 2009 عن طريق إصدار 27000 سهم بمليون دينار لكل سهم[2].

[1] http://www.albaraka-bank.com
[2] http://www.bna.dz

ثالثا : التعريف ببنك الخارجي الجزائري(BEA).

تم إنشاء بنك الجزائر الخارجي بموجب الأمر رقم 67/204 المؤرخ في 01 أكتوبر 1967 بصفته مؤسسة وطنية برأسمال قدره 20 مليون دينار جزائري، و تم تأسيسه على أنقاض خمسة بنوك أجنبية ، وهو يحمل صفة بنك الودائع . توسعت وظائفه وشبكته و تطورت هياكله في إطار التحديث و التحسين ليضم البنك حوالي 80 وكالة عام 2006 ، وقد ارتفع رأسماله إلى 76 مليار دينار جزائري سنة 2011 ليصل إلى 100 مليار دينار جزائري سنة 2014 ، و يهدف بنك الخارجي الجزائري الى تطوير العلاقات الاقتصادية الجزائرية مع البلدان في إطار التخطيط و المساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني[1].

رابعا : التعريف ببنك سوسيتي جينرال الجزائر (SG).

هي واحدة من أكبر مجموعات الخدمات المالية الأوروبية، ولقد بدأ نشاطه في الجزائر منذ فترة قصيرة فقط ، ويعد من أشد المنافسين في السوق الجزائري. تأسس سنة 1999برأس مال قدره 500 مليون دينار، ويعد بنك سوسيتي جنرال الجزائر إحدى الشركات التابعة لمجموعة سوسيتي جنرال الفرنسية، وهو من البنوك الفرنسية الرائدة في الاستثمار في الجزائر، يمتلك البنك فروع موزعة عبر 85 بلد، ويبلغ عدد الزبائن الذين يتعامل معهم 33 مليون زبون، ويعمل موظفيه على تقديم المشورة والخدمة للأفراد والمؤسسات بطريقة متميزة عن باقي المنافسين، ويعتبر بنك سوسيتي جنرال الجزائر من أكبر البنوك المتخصصة في مجال المالية والتأمين، الخدمات المصرفية الخاصة، إدارة الأصول وخدمة المستثمرين[2].

خامسا : التعريف ببنك الخليج الجزائر (AGB).

هو احد الفروع التابعة لبنك برقان و الذي يعد من اكبر الأعمال الموجهة لمجموعة شركات مشاريع الكويت ، بدأ العمل في الجزائر في مارس 2004 برأس مال قدره 10 مليارات دينار جزائري ، و مهمته الرئيسية هو المساهمة في التنمية الاقتصادية والمالية بالجزائر ، لديه الآن شبكة من 63 وكالة[3].

الفرع الثاني : عرض متغيرات الدراسة و طرق قياسها .

اعتمدت الدراسة في تقييم و مقارنة أداء كل من البنوك التقليدية مع بنك البركة الإسلامي على مجموعة من النسب المالية، وقد تعددت النسب المالية في قياس و تقييم الأداء ، إلا أنه تم حصرها في هذه الدراسة في أربع مجموعات أو مؤشرات هي مؤشرات الربحية مؤشرات السيولة ، و مؤشرات النشاط (توظيف الأموال) و مؤشر الملاءة المالية ومخاطر رأس المال و نظرا لاختلاف كلا النوعين من البنوك و البيانات الصادرة عنهما اقتصرت نسب المالية على النسب المشتركة الممكن استخراجها من البيانات المالية لكلا النوعين من البنوك و للتحكم في البحث اخترنا النسب المالية التالية :

1- **مؤشرات السيولة** : اقتصرنا على حساب نسبة واحدة و هي نسبة الرصيد النقدي أو السيولة النقدية

[1] https://bencheneb.files.wordpress.com
[2] https://www.societegenerale.com
[3] https://www.agb.dz

نسبة الرصيد النقدي = (النقد لدى البنك المركزي+ النقود الحاضرة لدية / إجمالي الودائع)×100.

تعبر هذه النسبة عن مقدار النقد الذي هو في متناول البنك ولا يخضع لقيود ، إذا ارتفعت هذه النسبة يجاز القول أن لدى البنك سيولة عالية .

2- **مؤشرات الربحية** : تمثلت في أهم نسبتين لقياس أداء الربحية و هما:

نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE) = (النتيجة الصافية / حقوق الملكية) ×100.

يعبر عن ما يحققه كل دينار مستثمر من حقوق الملكية للبك من ربح .

نسبة العائد على الأصول (ROA) = (النتيجة الصافية / إجمالي الأصول) ×100 .

تبين لنا هذه النسبة مقدار ما يحققه كل دينار مستثمر في أصول البنك من ربح .

3- **مؤشرات النشاط و توظيف الأموال** : اخترنا نسبتان من نسب توظيف الأموال في البنك هما:

نسبة توظيف الموارد = (الاستثمارات / حقوق الملكية + الودائع)×100 .

تبين لنا هذه النسبة إمكانية البنك من تشغيل موارده المالية في الاستثمارات .

معدل توظيف الودائع = القروض و الاستثمارات / الودائع .

القروض في بنك البركة هي التمويلات .

يوضح لنا هذا المعدل حجم توظيف البنك لودائع في الاستثمارات .

4- **مؤشرات الملاءة المالية** : وقد اخترنا نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول :

نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول = حقوق الملكي / إجمالي الأصول .

تقيس هذه النسبة إمكانية البنك في مواجهة الخسائر و المخاطر و تغطيتها من أموال المساهمين و الملاك .

المطلب الثاني : أدوات الدراسة و طريقة جمع البيانات :

و لتحقيق الهدف المتعلق بمقارنة المصارف الإسلامية مع التقليدية من خلال النسب المالية فقد اعتمدنا على البيانات المالية والتي تم تحليلها باستعمال أدوات و أساليب إحصائية .

الفرع الأول : معطيات الدراسة و طريقة جمعها .

تم الاعتماد في تجميع المعطيات و البيانات التي تتطلبها هذه الدراسة، على القوائم المالية للبنوك محل الدراسة خلال الفترة (2010-2015) و المنشورة في التقارير المالية لدى هذه البنوك، و التي تحصلنا على معظمها من المواقع الاليكترونية للبنوك محل الدراسة.[1]

[1] http://www.albaraka-bank.com
http://www.bea.dz
http://www.bna.dz
https://www.agb.dz/
https://www.societegenerale.com

الفرع الثاني : الأدوات المستخدمة في الدراسة

من اجل انجاز الدراسة و اختبار فرضياتها استخدمنا الأدوات الإحصائية المتمثلة في :

- **اختبار t-tes** : يعد اختبار t من أكثر اختبارات الدلالة ، يمكن القول أن اختبار t يستخدم لقياس دلالة فروق المتوسطات غير المرتبطة والمرتبطة للعينات المتساوية والغير متساوية ، وقد تم استخدامه لاختبار الفروق بين متوسطات نسب الأداء .
- **المتوسط الحسابي** : تم استخدامه لحساب متوسط النسب المالية للبنوك التقليدية

كما تم استعمال كل من برنامج SPSS (Statistical Package for the Social Science) و برنامج EXCEL

المبحث الثاني: النتائج و المناقشة

بعد أن تم في المبحث الأول عرض الطريقة المتبعة و الأدوات المستخدمة في الدراسة التطبيقية، سنقوم في هذا المبحث بانتهاج هذه الطريقة و توظيف الأدوات و عرض ما تم التوصل إليه من نتائج، و محاولة تحليليها و تفسيرها و مناقشتها لاختبار ما قدمنا من فرضيات لهذه الدراسة .

المطلب الأول : تحليل و مناقشة نتائج تقييم الأداء المالي .

سنتطرق في هذا المطلب إل عرض نتائج حساب نسب الأداء المالي للبنوك محل الدراسة من خلال المعطيات التي تم جمعها و سنقوم بتقييم أداء بنك البركة الإسلامي مع الأربع بنوك التقليدية (بنك الخارجي الجزائري و البنك الوطني الجزائري، بنك سوسيتي جنرال الجزائر ، بنك الخليج الجزائر) والتي مثلها المتوسط الحسابي للنسب المالية بهدف مقارنة الأداء المالي .

الفرع الأول : عرض النتائج و التعليق عليها .

أولا : مؤشرات السيولة .

1- **نسبة الرصيد النقدي** : تم حساب نسبة الرصيد النقدي للبنك الإسلامي و البنوك التقليدية و حساب متوسطها الحسابي و جاءت النتائج كما هي موضحة في الجدول التالي.

الجدول رقم (2–1) :نسبة الرصيد النقدي لبنك البركة الإسلامي و البنوك التقليدية

البنوك	السنوات					
	2010	2011	2012	2013	2014	2015
BEA	4,67%	5,29%	11,37%	22,66%	24,17%	17,26%
BNA	11,60%	20,58%	16,97%	19,82%	12,48%	15,01%
AGB	66,99%	41,84%	41,79%	44,77%	44,34%	39,37%
SG	22,40%	26,65%	32,75%	38,56%	40,86%	25,22%
معدل البنوك التقليدية	26,42%	23,59%	25,72%	31,45%	30,46%	24,22%
بنك البركة الإسلامي	62,92%	65,64%	69,74%	67,35%	73,79%	58,20%

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Excel بناءا على التقارير المالية للبنوك .

يشير الجدول رقم (2–1) إلى نسب الرصيد النقدي المحسوبة للبنوك محل الدراسة و لكل سنة من سنوات الدراسة ، إذ يظهر بشكل عام أن هناك تباين واضح بين نسبة الرصيد النقدي في البنك البركة الإسلامي و نسبته في البنوك التقليدية و الذي تمثله متوسط البنوك التقليدية حيث سجل بنك البركة نسب أعلى من نسب المتوسط للبنوك التقليدية في جميع سنوات الدراسة ، فنلاحظ انه سجل اعلي نسبة رصيد نقدي و البالغة 73,79 % سنة 2014 و ادني نسبة وبغت 58,20% سنة 2015 ، وهي نسبة اكبر من أي نسبة سجلها متوسط البنوك التقليدية ، بينما بلغ متوسط البنوك التقليدية أعلى نسبة قدرت بـ 31,45% سنة 2013و أدنى نسبة سجلها بلغت 23,59% سنة2011 .

ثانيا : مؤشرات الربحية .

1– نسبة العائد على حقوق الملكية :

الجدول رقم (2– 2) : نسب العائد على حقوق الملكية لبنك البركة الإسلامي و البنوك التقليدية

البنوك	السنوات					
	2010	2011	2012	2013	2014	2015
BEA	16,15%	22,54%	23,24%	12,42%	17,08%	17,65%
BNA	40,46%	28,69%	19,07%	19,55%	18,39%	15,82%
AGB	19,98%	25,91%	38,46%	47,51%	36,96%	33,44%
SG	25,63%	29,17%	29,53%	20,75%	23,12%	15,81%
معدل البنوك التقليدية	25,56%	26,58%	27,57%	25,06%	23,89%	20,68%
بنك البركة الإسلامي	17,21%	18,39%	18,95%	17,82%	18,09%	17,29%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستخدام برنامج Excel بناءا على التقارير المالية للبنوك ..

يبين الجدول (2- 2) نسب العائد على حقوق الملكية للبنوك محل الدراسة ،و يتضح من خلاله أن نسبة العائد لمتوسط البنوك التقليدية اكبر من نسب العائد في البنك الإسلامي في جميع سنوات الدراسة ، فكان أعلى عائد للبنك البركة 18,95% سنة 2012 ، و أدنى عائد 17,21% سنة 2010 ، بينما كان أعلى عائد مسجل لمتوسط البنوك التقليدية بلغ 27,57% في سنة 2012 و أدنى عائد بلغ 20,68% سنة 2015 ، و الجدير بالملاحظة أن عائد متوسط البنوك التقليدية و عائد بنك البركة لها نفس التذبذب حيث سجل كل منهما ارتفاعا في العوائد خلال الثلاث السنوات الأولى ليشهدا انخفاضا في العوائد خلال ثلاث سنوات الأخيرة من الدراسة .

2- نسبة العائد على الأصول :

الجدول رقم (2-3): العائد على الأصول لبنك البركة الإسلامي و البنوك التقليدية

البنوك	السنوات					
	2010	2011	2012	2013	2014	2015
BEA	0,81%	1,15%	1,54%	0,99%	1,15%	1,28%
BNA	2,29%	2,15%	1,32%	1,38%	1,14%	1,09%
AGB	3,54%	3,45%	3,80%	3,62%	2,27%	2,05%
SG	2,16%	2,61%	2,55%	1,81%	2,11%	1,78%
معدل البنوك التقليدية	2,20%	2,34%	2,30%	1,95%	1,67%	1,55%
بنك البركة الإسلامي	2,69%	2,84%	2,78%	2,61%	2,65%	2,10%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستخدام برنامج Excel بناءا على التقارير المالية للبنوك .

من خلال النتائج الموضحة في الجدول (2-3) والتي تمثل نسب العائد على الأصول للبنوك محل الدراسة نلاحظ عموما أن البنك البركة قد حقق عوائد اكبر على مدى سنوات الدراسة مقاسا بالعوائد المحققة من متوسط البنوك التقليدية حيث بلغت أعلى نسبة عائد لبنك البركة 2,84% سنة 2011 و أدنى عائد بلغ 2,10 % سنة 2015 ، بينما كان أعلى عائد لمتوسط البنوك التقليدية 2,34 % لسنة 2011 و أدنى عائد 1,55% سنة 2015 ، كما نلاحظ تذبذب العوائد على الأصول لبنك البركة مقارنة بمتوسط عوائد البنوك التقليدية إلا أن هذه الأخيرة حققت ارتفاعا خلا ل ثلاث سنوات الأولى من الدراسة لتنفض في أخر ثلاث سنوات .

ثالثا : نسب توظيف الأموال .

1- **نسبة توظيف الموارد :**

الجدول رقم (2-4): نسبة توظيف الموارد لبنك البركة الإسلامي و البنوك التقليدية

البنوك	السنوات					
	2010	2011	2012	2013	2014	2015
BEA	11,18%	17,27%	16,57%	15,66%	17,89%	20,21%
BNA	29,10%	27,76%	19,33%	15,27%	15,55%	13,58%
AGB	8,85%	14,50%	5,16%	6,25%	6,91%	8,76%
SG	2,59%	1,73%	1,17%	1,06%	3,41%	3,42%
معدل البنوك التقليدية	12,93%	15,32%	10,56%	9,56%	10,94%	11,49%
بنك البركة الإسلامي	6,79%	4,07%	6,67%	4,70%	5,13%	9,85%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستخدام برنامج Excel بناءا على التقارير المالية للبنوك ..

يتبين من نتائج الجدول رقم (2-4) و التي تُظهر نسب توظيف الموارد للبنوك محل الدراسة ، أن متوسط نسبة توظيف الموارد في البنوك التقليدية كانت اكبر من نسب توظيف الموارد للبنك الإسلامي البركة و هذا خلال جميع سنوات الدراسة حيث بلغ اكبر نسبة 15,32% سنة 2011 وسجلت اقل معدل 9,56% سنة 2013 ، بينما سجل البنك الإسلامي أعلى نسبة بلغت 9,85% سنة 2015 و اقل نسبة سنة 2011 بلغت 4,07% ، كما لوحظ تذبذب نسبة توظيف الموارد لدى البنك الإسلامي خلال فترة الدراسة في حين نلاحظ ارتفاعها في متوسط البنوك التقليدية في البنوك التقليدية خلال الفترة 2010 و 2011 ثم انخفاضها قليلا في الفترة 2012 و 2013، ثم تعود إلى الارتفاع في السنتين 2014 و 2015.

2- معدل توظيف الودائع :

الجدول رقم (2- 5): معدل توظيف الودائع لبنك البركة الإسلامي و البنوك التقليدية

البنوك	السنوات					
	2010	2011	2012	2013	2014	2015
BEA	1,049	1,109	1,084	0,982	0,956	1,048
BNA	1,133	1,294	1,186	0,966	1,190	1,077
AGB	0,800	1,063	0,915	0,847	0,820	1,005
SG	1,015	0,966	0,897	0,813	0,629	0,976
معدل البنوك التقليدية	0,999	1,108	1,020	0,902	0,899	1,027
بنك البركة الإسلامي	0,697	0,614	0,576	0,559	0,856	0,733

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستخدام برنامج Excel بناءا على التقارير المالية للبنوك .

يتضح من الجدول رقم (2-5) و الذي يبين معدلات توظيف الودائع للبنوك محل الدراسة ، أن المعدل في البنك الإسلامي أقل من المعدل الذي سجله متوسط البنوك التقليدية و على مدى سنوات الدراسة حيث بلغ أعلى معدل لمتوسط البنوك التقليدية (1,108) سنة 2011 ، كما سجل متوسط البنوك التقليدية اقل معدل بلغ (0,899) سنة 2014 في حين سجل البنك الإسلامي البركة في السنة 2013 اقل معدل و قدر بـ (0،559) و سجل أعلى معدل بلغ (0,856) سنة 2014 .

رابعا : مؤشرات الملاءة المالية و مخاطر رأس المال :

- **نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول**

الجدول رقم (2-6): نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول لبنك البركة الإسلامي و البنوك التقليدية .

البنوك	السنوات					
	2010	2011	2012	2013	2014	2015
BEA	5,01%	5,09%	6,63%	7,98%	6,76%	7,27%
BNA	5,67%	7,49%	6,92%	7,08%	6,18%	6,87%
AGB	17,74%	13,30%	9,88%	7,63%	6,14%	6,12%
SG	8,44%	8,94%	8,65%	8,70%	9,13%	11,23%
معدل البنوك التقليدية	9,22%	8,70%	8,02%	7,85%	7,05%	7,87%
بنك البركة الإسلامي	15،64%	15,45%	14,66%	14,62%	14,63%	12,12%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستخدام برنامج Excel بناءا على التقارير المالية للبنوك .

من الجدول رقم(2- 6) و الذي يبين نسب حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول و المحسوبة للبنوك محل الدراسة نلاحظ ومن خلال النتائج أن بنك البركة سجل نسب أعلى من نسب متوسط البنوك التقليدية و خلال جميع سنوات الدراسة حيث بلغت أعلى نسبة بـ15,64% سنة 2010 بينما سجل متوسط البنوك التقليدية أعلى نسبة قدرت بـ 9,22% سنة 2010 ، كما تجدر الإشارة إلى أن بنك البركة حاول الحفاظ على نسب ثابتة مقارنة بالبنوك التقليدية .

الفرع الثاني : تحليل و تفسير النتائج.

أولا : مؤشرات السيولة .

- **نسبة الرصيد النقدي :**

من خلال النتائج نقول أن بنك البركة قد حقق نسبة سيولة نقدية يمكن وصفها بالجيدة مقارنة بمتوسط البنوك التقليدية مما يشير إلى أن البنوك الإسلامية تحتفظ بسيولة عالية لمواجهة عمليات السحب على الودائع مقارنة بالبنوك التقليدية ، الأمر الذي يؤثر على قدرة البنك على تحقيق أرباح و خاصة و أن هذه النسبة مرتفعة إلى حد ما .

ثانيا : مؤشرات الربحية .

- نسبة العائد على حقوق الملكية :

من خلال ما قدم يتضح أن البنوك التقليدية اكبر قدرة على توظيف مواردها الذاتية في تحقيق أرباح مقارنة ببنك البركة الإسلامي.

- نسبة العائد على الأصول :

رغم تقارب العائد على الأصول في كل من البنوك التقليدية و البنك البركة الإسلامي إلا أن هذا الأخير يعتبر أفضل كفاءة من البنوك التقليدية من حيث استخدامه لأصوله في تحقيق الأرباح .

هذا و ما بينه كل من مؤشري الربحية (العائد على حقوق الملكية و العائد على الأصول) خلال فترة الدراسة (2010 – 2011) يجدر الإشارة أن البنوك التقليدية تعتبر الأكثر ربحية من بنك البركة الاسلامي وقد يعود ذلك إلى تدني إيرادات التمويل والاستثمار لديها مقارنة بالبنوك التقليدية .

ثالثا : مؤشرات النشاط:

1- نسبة توظيف الموارد :

بينت النتائج أن البنوك التقليدية أفضل أداء من حيث توظيف مواردها وهذا ما عبرت عنه نسب توظيف الموارد على مدى سنوات الدراسة ، و هذا يدل على كفاءة البنوك التقليدية في تشغيل استثماراتها مقارنة بالبنوك الإسلامية .

2- نسبة توظيف الودائع :

تبين النتائج أن البنوك التقليدية أفضل أداء من بنك البركة من حيث توظيف و استخدام ودائعها ومما وجب ذكره أن البنوك التقليدية أفضل أداء في توظيف أموالها و أكثر نشاط من البنوك الإسلامية و هذا ما تفسره وجود سيولة عالية لدى البنك الإسلامي في حين انها منخفضة في البنوك التقليدية .

رابعا : مؤشر مخاطر رأس المال و الملاءة المالية.

- **نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول :**

أظهرت النتائج بان بنك البركة حاول الاحتفاظ بنسبة ملاءة جيدة و شبه ثابتة مقارنة بمتوسط البنوك التقليدية و هذا ما يدل على أن البنوك الإسلامية أكثر قدرة على استيعاب الخسائر التي يمكن أن تلحق بأصولها ، و قدرة حقوق ملكيتها على تحقيق السلامة في المركز المالي و يعزى هذا لمتانة رأس المال في البنوك الاسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية ، لظهور حساب رأس المال مدفوعا بالكامل نتيجة لحرمانه من دعم البنوك المركزية .

المطلب الثاني : نتائج الدراسة لاحصائية و اختبار الفرضيات.

بعد أن قمنا في المطلب الأول باستعراض نسب الأداء لكل من البنك الإسلامي البركة و البنوك التقليدية ومحاولة مقارنتها سنقوم في هذا المطلب باختبار أن هل هذه الاختلافات في نسب الأداء بين البنك الإسلامية و البنوك التقليدية تتمتع بمعنوية ذات دلالة إحصائية على درجة ثقة معقولة أم لا .

الفرع الاول : اختبار الفرضيات .

خُصص هذا الجزء لاختبار فرضيات الدراسة وذلك لمعرفة ما إذا كان هناك وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أداء البنوك الإسلامية وبين أداء البنوك التقليدية، ومن أجل إجراء هذا الاختبار، تمت تحويل فرضيات البحث إلى فرضيات إحصائية نوضحها فيما يلي:

الفرضية الإحصائية الأولى : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات السيولة للبنوك الإسلامية و مؤشرات السيولة للبنوك التقليدية .

تم استخدام اختبار t-test لاختبار هذه الفرضية بالاعتماد على قاعدة القرار التالية :

- H_0 الفرضية الصفرية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات السيولة في البنوك الإسلامية و مؤشرات السيولة في البنوك التقليدية ، تقبل هذه الفرضية إذا كانت القيمة الاحتمالية (sig) اكبر من مستوى الدلالة (α=0,05) .
- H_A الفرضية البديلة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات السيولة في البنوك الإسلامية و مؤشرات السيولة في البنوك التقليدية ، تقبل هذه الفرضية إذا كانت القيمة الاحتمالية (sig) اقل من مستوى الدلالة (α=0,05) .

و تم عرض النتائج في الجدول التالي

الجدول رقم (2-7) : نتائج تحليل اختبار t للفروق بين متوسطات نسبة الرصيد النقدي لبنك البركة الإسلامي ونسبة الرصيد النقدي للبنوك التقليدية .

البنك	N	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T	الدلالة الاحتمالية (sig)
بنك البركة الاسلامي	6	0.662	0.054	12,682	0.000
BEA	6	0,142	0,084		
بنك البركة الاسلامي	6	0.662	0.054	18,72	0.000
BNA	6	0,160	0,037		
بنك البركة الاسلامي	6	0.662	0.054	4,185	0,002
AGB	6	0,465	0,102		
بنك البركة الإسلامي	6	0.662	0.054	9.295	0.000
SG	6	0.310	0.075		
بنك البركة الإسلامي	6	0.662	0.054	16,504	0.000
متوسط البنوك التقليدية	24	0,262	0,0244		

مصدر :بناءا على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج spss.

تشير النتائج المبينة في الجدول رقم (2-7) أن القيمة الاحتمالية sig بين بنك البركة و متوسط البنوك التقليدية و بين بنك البركة و البنوك التقليدية كل على حدا سجلت قيمة اقل من 0,05 و هذا يعني رفض الفرضية الصفرية و قبول الفرضية البديلة و نقول انه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين السيولة النقدية للبنوك الإسلامية و نسبة السيولة للبنوك التقليدية.

الفرضية الإحصائية الثانية : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الربحية في البنوك الإسلامية و مؤشرات الربحية في البنوك التقليدية .

و تندرج تحت هذه الفرضية فرضيتان فرعيتان هما :

1- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نسبة العائد على حقوق الملكية في البنوك الإسلامية و نسبة العائد على حقوق الملكية للبنوك التقليدية .

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار t و كانت النتائج موضحة في الجدول الموالي :

الجدول رقم (2-8) : نتائج تحليل اختبار t للفروق بين متوسطات نسبة العائد على حقوق الملكية لبنك البركة الإسلامي ونسبة العائد على حقوق الملكية للبنوك التقليدية .

البنك	N	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T	الدلالة الاحتمالية (sig)
بنك البركة الاسلامي	6	0,180	0,006	-0,095	0,928
BEA	6	0,181	0,042		
بنك البركة الاسلامي	6	0,180	0,006	-1,257	0,237
BNA	6	0,203	0,045		
بنك البركة الاسلامي	6	0,180	0,006	-3,903	0,011
AGB	6	0.336	0,098		
بنك البركة الإسلامي	6	0,180	0,006	-2,846	0,035
SG	6	0,241	0,052		
بنك البركة الإسلامي	6	0,180	0,006	-6,850	0,001
متوسط البنوك التقليدية	24	0,251	0.024		

مصدر : بناءا على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج spss.

من خلال نتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه يتضح لنا وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين نسبة العائد على حقوق الملكية للبنك الإسلامي البركة و نسبة العائد على حقوق الملكية لمتوسط للبنوك التقليدية، و ذلك لكون الدلالة الاحتمالية sig= 0,001 و هي اقل من مستوى الدلالة 0,05 ، و بالتالي تم رفض الفرضية الصفرية و قبول الفرضية البديلة ونقول انه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نسبة العائد على حقوق الملكية لبنك البركة و بين نسبة العائد على حقوق الملكية للبنوك التقليدية عند مستوى معنوية $\alpha = 0,05$.

2- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نسبة العائد على الأصول للبنوك الإسلامية و نسبة العائد على الأصول للبنوك التقليدية .

تم استخدام اختبار t لدراسة الفروق و كانت النتائج في الجدول التالي :

الجدول رقم (2–9) : نتائج تحليل اختبار t للفروق بين متوسطات نسبة العائد على الأصول لبنك البركة الإسلامي ونسبة العائد على الأصول للبنوك التقليدية .

البنك	N	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T	الدلالة الاحتمالية (sig)
بنك البركة الاسلامي	6	0.026	0.002	9,832	0,000
BEA	6	0.011	0.002		
بنك البركة الاسلامي	6	0.026	0.002	4,388	0,003
BNA	6	0,015	0,005		
بنك البركة الاسلامي	6	0.026	0.002	-1,558	0,150
AGB	6	0.031	0.007		
بنك البركة الإسلامي	6	0.026	0.002	2,452	0,034
SG	6	0,021	0.003		
بنك البركة الإسلامي	6	0.026	0.002	3,961	0,003
متوسط البنوك التقليدية	24	0,019	0,003		

لمصدر : بناءا على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج spss

أظهرت نتائج الجدول أعلاه أن يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين البنك البركة الإسلامي و بين متوسط البنوك التقليدية و هذا ما عبرت عنه الدلالة Sig=0,003 و هي اقل قيمة من مستوى الدلالة 0,05 ، و عليه رفضنا الفرضية الصفرية و قبلنا الفرضية البديلة و نقول انه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نسبة العائد على الأصول للبنوك الإسلامية و نسبة العائد على الأصول للبنوك التقليدية عند مستوى دلالة $\alpha = 0,05$.

الفرضية الثالثة : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات النشاط للبنوك الإسلامية و مؤشرا النشاط للبنوك التقليدية .

و تتفرع تحت هذه الفرضية الفرضيتان التاليتان:

1- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نسبة توظيف الموارد للبنوك الإسلامية و نسبة توظيف الموارد للبنوك التقليدية عند مستوى دلالة $\alpha = 0,05$.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار t و كانت النتائج في الجدول الموالي :

الجدول رقم (2–10) : نتائج تحليل اختبار t للفروق بين متوسطات نسبة توظيف الموارد لبنك البركة الإسلامي ونسبة توظيف الموارد للبنوك التقليدية .

البنك	N	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T	الدلالة الاحتمالية (sig)
بنك البركة الاسلامي	6	0,062	0,020	-2,706	0,022
BEA	6	0,146	0,073		
بنك البركة الاسلامي	6	0,062	0,020	-5,22	0,000
BNA	6	0,205	0,064		
بنك البركة الاسلامي	6	0,062	0,020	-1,378	0,198
AGB	6	0,084	0,033		
بنك البركة الإسلامي	6	0,062	0,020	4,148	0,002
SG	6	0,022	0,010		
بنك البركة الإسلامي	6	0,062	0,020	-4,486	0,001
متوسط البنوك التقليدية	24	0,114	0,019		

المصدر : بناءا على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج spss

من خلال النتائج يتضح أن القيمة الاحتمالية لبنك البركة و متوسط البنوك التقليدية Sig=0,001 وهي اقل من مستوى الدلالة 0,05 و عليه نرفض الفرضية الصفرية و نقبل الفرضية البديلة ، إذا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نسبة توظيف الموارد للبنوك الإسلامية و نسبة توظيف الموارد للبنوك التقليدية عند مستوى دلالة $\alpha = 0,05$.

2- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين معدل توظيف الودائع للبنوك الإسلامية و معدل توظيف الودائع للبنوك التقليدية عند مستوى دلالة $\alpha = 0,05$.

تم تطبيق اختبار t للفروق بين متوسطات معدل توظيف الودائع للبنوك الإسلامية و معدل توظيف الودائع للبنوك التقليدية وكانت النتائج في الجدول التالي :

الجدول رقم (2–11) : نتائج تحليل اختبار t للفروق بين متوسطات معدل توظيف الودائع لبنك البركة الإسلامي ومعدل توظيف الودائع للبنوك التقليدية .

البنك	N	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T	الدلالة الاحتمالية (sig)
بنك البركة الاسلامي	6	0,672	0,112	-7,043	0,000
BEA	6	1.038	0,0587		
بنك البركة الاسلامي	6	0,672	0,112	-9,144	0.000
BNA	6	1,172	0,072		
بنك البركة الاسلامي	6	0,672	0,112	-3,726	0,004
AGB	6	0,908	0,106		
بنك البركة الإسلامي	6	0,672	0,112	-2,824	0,018
SG	6	0,882	0,143		
بنك البركة الإسلامي	6	0,672	0,112	-4,059	0,002
متوسط البنوك التقليدية	6	0,956	0,129		

المصدر : بناءا على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج spss

نلاحظ من خلال النتائج أن قيمة الدلالة الإحصائية sig= 0,002 و هي اقل من القيمة 0,05 و عليه نرفض الفرضية الصفرية و نقبل بالبديلة و نقول أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين معدل توظيف الودائع للبنوك الإسلامية و معدل توظيف الموارد للبنوك التقليدية عند مستوى دلالة $\alpha = 0,05$.

الفرضية الرابعة : لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الملاءة المالية للبنوك الإسلامية و الملاءة المالية للبنوك التقليدية .

تتفرع عن هذه الفرضية الفرضية الفرعية التالية :

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول للبنوك الإسلامية و نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول للبنوك التقليدية عند مستوى معنوية $\alpha = 0,05$.

لاختبار الفرضية تم استخدام اختبار t و كانت النتائج في الجدول التالي :

الجدول رقم (2–12) : نتائج تحليل اختبار t للفروق بين متوسطات نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول لبنك البركة الإسلامي و نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول للبنوك التقليدية .

البنك	N	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T	الدلالة الاحتمالية (sig)
بنك البركة الاسلامي	6	0,143	0,012	11,140	0,000
BEA	6	0,065	0,012		
بنك البركة الاسلامي	6	0,143	0,012	14,264	0.000
BNA	6	0,066	0,005		
بنك البركة الاسلامي	6	0,143	0,012	2,117	0,081
AGB	6	0,101	0,046		
بنك البركة الإسلامي	6	0,143	0,012	8,113	0,000
SG	6	0,091	0,009		
بنك البركة الإسلامي	6	0,143	0,012	10,593	0,000
متوسط البنوك التقليدية	6	0,081	0,007		

المصدر : بناءا على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج spss

من خلال الجدول و النتائج أعلاه يتضح أن قيمة الدلالة الإحصائية لبنك البركة و متوسط البنوك التقليدية sig = 0,000 وهي قيمة االصغر من 0,05 إذا نرفض الفرضية الصفرية و نقر وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول للبنوك الإسلامية و نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول للبنوك التقليدية عند مستوى دلالة $\alpha = 0,05$.

الفرع الثاني : مناقشة النتائج .

من خلال اختبار الفرضيات توصلنا إلى النتائج التالية :

- هناك اختلاف جوهري بين سيولة البنوك الإسلامية و سيولة البنوك التقليدية .
- هناك اختلاف جوهري بين ربحية البنوك الإسلامية و ربحية البنوك التقليدية .
- هناك اختلاف جوهري بين نشاط البنوك الإسلامية و نشاط البنوك التقليدية .
- هناك اختلاف جوهري بين الملاءة المالية البنوك الإسلامية وملاءة البنوك التقليدية .

لاشك ان هذه النتائج تثب صحة الفرضية الثانية و الثالثة و الربعة و الخامسة للبحث في وجود اختلاف في الأداء من حيث الربحية و السيولة و النشاط و الملاءة المالية بين البنوك الاسلامية و البنوك التقليدية .

من خلال هذه النتائج نقول أن مبدأ العمل و الأسس و طبيعة المعاملات في كل من البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية لها اثر على اختلاف على مستوى الأداء المالي لهما ، فالاختلاف بين سيولة البنوك الإسلامية وسيولة البنوك التقليدية

الذي يوضحه ارتفاع نسبة الرصيد النقدي العالية في البنوك الإسلامية يرجع إلى أن هذه البنوك مضطرة للاحتفاظ بهذه السيولة لمواجهات احتمالات السحب المتزايدة من قبل المودعين في غياب أدوات استثمارية تتصف بالقدرة على الاستجابة السريعة للتسييل كبديل عن الأوراق التجارية و أدوات التمويل قصيرة الأجل التقليدية كما انها لا تستطيع الحصول على السيولة من البنك المركزي في حالات العجز ،كما نجد أن الاختلاف في الربحية الذي سببه انخفاظ عوائد حقوق الملكية لدى البنوك و يعزى هذا الانخفاض إلى تدني إيرادات التمويل والاستثمارات لدى البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية التي تعتمد على نسبة الفائدة الثابتة في تحقيق إيراداتها وعدم تنوع مجالات الخدمات المصرفية الاسلامية المقدمة من قبل البنوك الاسلامية ، في حين يعزى الاختلاف في النشاط بين البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية لصالح البنوك التقليدية لعدم تنوع مجالات الخدمات والأنشطة المصرفية المقدمة من قبل البنوك الإسلامية و نظرا لكون هذه البنوك التقليدية قد قطعت أشواط في المجال المصرفي قبل ظهور البنوك الإسلامية، اما الاختلاف الجوهري بين الملاءة المالية لبنك البركة و البنوك التقليدية لصالح البنك الاسلامي لمتانة رأس ماله مقارنة بالبنوك التقليدية ، ونلخص القول فيما سبق ذكره أن الاختلاف مبادئ العمل المصرفي في كل من البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية أدى إلى الاختلاف في أداء كل منهما ، وهو ما يتوافق مع الفرضية الخامسة .

خلاصة الفصل :

تضمن هذا الفصل استخدام النسب المالية في تقييم الأداء المالي لكل من البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية من أربع جوانب هي الربحية ، السيولة و النشاط ، و الملاءة المالية ، كما تم اختبار فرضيات الدراسة باستخدام اختبارt لاكتشاف الفروقات بين أداء كل من البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية ، و توصلنا إلى النتائج التالية :

- سيولة بنك البركة الإسلامي أفضل من سيولة البنوك التقليدية ، إلا أن هذه السيولة تعتبر عالية إلى حد ما يجعلها تؤثر على فرصة توظيف هذه الأموال و تحقيق أرباح .
- البنك الإسلامي أقل ربحية من البنوك التقليدية حيث أبرزت ذلك من خلال مؤشرات الربحية المنخفضة لديه مقارنة بالبنوك التقليدية .
- تعتبر البنوك التقليدية الأفضل من حيث مؤشرات النشاط من بنك البركة الإسلامي من حيث تشغيل لمواردها والودائع.
- البنوك الإسلامية تتمتع بملاءة مالية جيدة مقارنة بالبنوك التقليدية .

الخاتمة

تعتبر البنوك التجارية من أهم المنشات المالية التي تساهم في تسيير دفة الحياة الاقتصادية و الاجتماعية في مجتمعاتنا اليوم ، و قد ظهرت البنوك الإسلامية كنوع من هذه البنوك والتي أصبحت تلعب دورا حقيقة واضحة لها دور اقتصاديا و اجتماعيا هاما في المجتمع الإسلامي، و تمارس الأعمال المصرفية و الخدمات الاستثمارية، إلا أنها تتميز بأنها تعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، و هذا ما جعلها تختلف عن البنوك التجارية التقليدية من حيث أساليب وأسس عملها.

وقد حاولنا من خلال هذه الدراسة إجراء تقييم ومقارنة في مدى اختلاف الأداء بين كل من البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية، والمقارنة فيما بينها بهدف الإجابة على إشكالية الدراسة، التي تتمحور حول مدى وجود اختلاف بين مستويات الأداء في هذين النوعين من البنوك بالنظر إلى اختلاف طبيعة ومبادئ العمل في كل منهما، وهذا من خلال استعمال مجموعة من النسب المالية تندرج تحت مؤشرات الربحية ، السيولة و النشاط أو توظيف الأموال و مؤشر الأمان و الملاءة المالية.

خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها :

- بالرغم من التشابه النظري بين البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية من ناحية قيامها بنفس الوظائف و المهام في نطاق عملية الوساطة المالية إلا أن الاختلاف و التمايز يكمن في منهج و أسس نظام العمل ، إذ تعتمد الأولى على أسلوب الوساطة القائم على مبدأ المشاركة في الربح و الخسارة ، بدلا من مبدأ المتاجرة بالنقود المستند إلى سعر الفائدة الربوي الذي تعتمد عليه البنوك التقليدية ، وهذا مايبين صحة الفرضية الأولى .
- يحتفظ البنك الإسلامي البركة بسيولة عالية مقارنة بالبنوك التقليدية الامر الذي يعني حرمان البنك الإسلامي من عوائد نتيجة لعدم توظيف هذه السيولة .
- اظهرت كل من مؤشرات الربحية (العائد على حقوق الملكية و العائد على الاصول) ان البنك الاسلامي اقل ربحية من البنوك التقليدية .
- البنوك التقليدية اكثر نشاطا من البنك الإسلامي البركة وهذا مابينته نسبتي توظيف الموارد و توظيف الودائع .
- يتمتع بنك البركة الإسلامي بملاءة مالية جيدة مقارنة بالبنوك التقليدية نظرا لطبيعة نشاطات البنوك الاسلامية الاستثمارية فعليها الالتزام بمتطلبات الامان كهدف من الاهداف لادارة المخاطر و تجنب الخسائر بالاضافة الى متانة رأس مالها فهو افضل من البنوك التقليدية.
- اثبتت الدراسة الاحصائية بناءا على اختبار t وجود اختلافات جوهرية بين النوعين من البنوك الاسلامية و البنوك التقليدية من حيث الربحية و السيولة و النشاط ، وهذا مايتوافق مع الفرضيات الثانية و الثالثة و الرابعة في وجود اختلافات في السيولة و الربحية و النشاط و الملاءة المالية بين البنوك الاسلامية و البنوك التقليدية .
- وبمحاولة ربط النتائج و ماتوصل اليه من مناقشة و تفسيرات مع نتائج الدراسة الاحصائية يتبين ان الاختلاف في الاداء بين البنوك الاسلامية و البنوك التقليدية يختلف باختلاف طبيعة و مبادئ العمل في كلا النوعين من البنوك ،

توصيات :

بناءا على ما قدم من نتائج تم صياغة التوصيات التالية :

- اهتمام البنوك الإسلامية بموضوع إدارة و توظيف الأموال و العناية بهذا الجانب الذي يحتل أولوية على مستواها .
- ضرورة استحداث أساليب استثمارية جديدة و متنوعة في البنوك الإسلامية، تتواءم و رغبات العملاء لاستغلالها في توظيف مواردها وتحقيق ارباح التي تعتبر منخفضة قياسا على البنوك التقليدية .
- على البنوك التقليدية استخدام مواردها احسن استخدام و التحكم في تكاليف تشغيلها .

الدراسات المقترحة :

- قياس تنافسية البنوك الإسلامية اتجاه البنوك التقليدية.
- تقييم أداء البنوك الإسلامية في بيئة مصرفية تقليدية.
- تقييم المخاطر المصرفية في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية (دراسة مقارنة) .

قائمة المراجع

أولا : المراجع بالغة العربية .

1/الكتب :

1- احمد محمد المصري ، **إدارة البنوك التجارية و الإسلامية** ، مؤسسة شباب الجامعة ،الإسكندرية ، 1998

2- حسين حسين شحاتة – **المصارف الإسلامية بين الفكر و التطبيق** – الطبعة الأولى – مكتبة التقوى القاهر 2006.

3- دريد كامل أل شبيب ، **إدارة العمليات المصرفية** ،الطبعة الأولى دار الميسرة ،عمان ، 2014

4- الزبيدي حمزة ، **إدارة المصارف** ، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، عمان الأردن ، 2002

5- زياد سليم رمضان ومحفوظ جودة، **الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2003

6- شوقي بورقبة ، **التمويل في البنوك التقليدية و البنوك الإسلامية** ، الطبعة الأولى ، دار عالم الكتب الحديث ، الأردن ، 2013.

7- صلاح الدين حسن السيسي، **الإدارة العلمية للمصارف التجارية وفلسفة العمل المصرفي المعاصر**، دار الوسام للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، 1997

8- عادل عبد الفضيل ، **ضوابط و معايير الاستثمار في المصارف الإسلامية (دراسة مقارنة)**، دار التعليم الجامعي للكتب المصرية – الإسكندرية- 2015.

9- فهد نصر حمود، **اثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009

10-محمد سويلم ، **إدارة المصارف التقليدية و الإسلامية (مدخل مقارن)** ، جامعة المنصورة ، مصر ، 1998

11-محمد إبراهيم عبد الرحيم ، **اقتصاديات النقود و البنك** ،دار التعليم الجامعي ، الإسكندرية، 2015

12-محمد احمد الخضري ، **البنوك الإسلامية** ، ط1، دار اتراك للنشر و التوزيع ، القاهرة 1995

2/ البحوث الجامعية :

13- سليمان ناصر، **تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية**، رسالة ماجستير منشورة، المطبعة العربية، غرداية، الجزائر، 2002 .

14- عنان فتحي سروجي، **"مقارنة أداء المصارف الإسلامية والتقليدية باستخدام النسب المالية في الأردن"** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن، 2004 .

3/ المقالات :

15- احمد بوجلال، مقاربة إسلامية للأزمة المالية الراهنة، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، ع 6جامعة الشلف، الجزائر، 2010 .

16- بولحية الطيب و بوجمعة عمر " تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية (دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الإسلامية للفترة 2009- 2013)، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا** ، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف . الجزائر ، العدد الرابع عشر السداسي الاول 2016.

17-راغب الغصين و محمد عمار نشواتي ، تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية و التقليدية الأردنية باستخدام مؤشرات نموذج camel (دراسة تحليلية مقارنة) ، **مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية** ، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية المجلد (36) العدد (1) 2014.

18-سعيد المرطان، الفروع الإسلامية في المصارف التقليدية، **مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، م ،6ع ،1المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب**، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، السعودية، ،1999

19- سعيدة بورديمة ، تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية باستعمال النسب المالية (حالة مجموعة البركة العالمية من 2011-2013) ، مجلة جامعة 08 ماي 1945 قالمة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير المجلد (4) العدد(2)

20- سليمان ناصر، عبد الحميد بوشرمة، متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، **مجلة الباحث**، الجزائر،العدد السابع، ورقلة ،2010

21- شوقي بورقبة ، عرض كتاب مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية ، **مجلة دراسات اقتصادية إسلامية** ، المجلد 16 ، العدد 2 المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب ، البنك الإسلامي للتنمية جدة ، 2010

22- عبد الحميد عبد الفتاح المغربي ، الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية، بحث رقم66 ، البنك الإسلامي للتنمية، **المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب**، المنصورة ، 1425هـ

4/ ملتقيات و مؤتمرات :

23- جلال محمد عبد ربه ، الاتجاهات الحديثة لمعايير المحاسبية الإسلامية لخدمات المصرفية لتفعيلها لتتواءم مع الواقع الاقتصادي الحالي، **الخدمات المصرفية الإسلامية بين الواقع و التطبيق** ، معهد العبور للإدارة و الحاسبات و نظم المعلومات، الأردن يومي 15و2013/05/16 .

24- محمد عبد الحليم عمر ، معايير تقويم المصارف الإسلامية ، الملتقى العلمي السابع ، كلية الدراسات الإسلامية ، جامعة الجزائر ، 26-28 /2005/04 .

5/ التقارير السنوية :

25- التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري للفترة 2010-2015 .

26- التقارير السنوية لبنك الخارجي الجزائري للفترة 2010-2015 .

27- التقارير السنوية لبنك الوطني الجزائري للفترة 2010-2015 .

28- التقارير السنوية لبنك الخليج الجزائر للفترة 2010-2015 .

29- التقارير السنوية لبنك سوسيتي جنرال الجزائر للفترة 2010-2015 .

ثانيا :المراجع باللغة الاجنبية :

30-Abid Usman , Muhammad Kashif Khan " **Evaluating the Financial Performance of Islamic and Conventional Banks of Pakistan**: **(AComparative Analysis)**" , International Journal of Business and Social Science Vol. 3 No. 7; April 2012.

31- Adegbemi Babatunde and Adekola Olaitan " **The Performance of Conventional and Islamic Banks in the United Kingdom: A Comparative Analysis**", Journal of Research in Economics and International Finance (JREIF) Vol.2, February 2013.

32- Masruki, Rosnia et - al, **"Financial Performance of Malaysian Founder Islamic Banks versus Conventional Banks"**, Jornal of Business and Policy Research, University of Sains Islam Malaysia, Malaysia, 2008.

33- Muhammad Shehzad Moin , **Performance of Islamic Banking and Conventional Banking in Pakistan -A Comparative Study**‹, Master Degree Project in Finance Advance Level/15p ECTS, university of skoude , School of Technology and Society 2008.

34- Youssef Latif, & Others ,**Study of performance comparison between islamic and conventional banking in Pakistan**, European Journal of Educational and Development Psychology Vol.4, No.1, February 2016.

ثالثا : المواقع الاليكترونية :

35- http://www.albaraka-bank.com

36- http://www.bna.dz

37- https://bencheneb.files.wordpress.com

38- https://www.societegenerale.com

39- https://www.agb.dz

40- http://www.bea.dz

الملاحق

الملحق رقم (1): جدول للبنود الساسية في الميزانية المستخدمة في حساب مؤشرات تقييم الأداء لبنك البركة الجزائري

الوحدة : دج

البند / السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
النتيجة الصافية	3 243 257 215,31	3 778 297 569,89	4 190 030 186,46	4 092 489 013,27	4 306 604 700,34	4 055 918 040,24
إجمالي الأصول	120 508 888 168,18	132 983 968 959,01	150 787 878 137,23	157 073 194 919,28	162 772 728 322,74	193 573 057 548,99
الأصول النقدية	56 609 931 855,72	67 803 524 823,19	81 264 583 404,48	84 483 880 749,31	74 652 365 251,64	89 962 379 016,87
ديون نحو المؤسسات	14 443 133,10	14 372 421,76	14 249 001,94	14 260 623,41	14 257 937,27	14 390 436,87
ديون نحو الزبائن	65 249 230 631,59	73 909 687 742,90	86 382 740 102,54	93 534 941 111,99	97 812 918 882,33	119 025 045 021,89
ديون بسند	24 714 238 176,14	29 375 424 295,26	30 131 671 815,54	31 900 035 119,80	3 336 375 459,25	35 537 082 300,71
إجمالي الودائع	89 977 911 940,83	103 299 484 459,92	116 528 660 920,02	125 449 236 855,20	101 163 552 278,85	154 576 517 759,47
حقوق الملكية	18 843 000 000	20 550 000 000	22 110 000 000	22 965 000 000	23 810 000 000	23 463 000 000
تمويلات على المؤسسات	81 590 721,94	153 598 594,15	577 158 936,97	879 397 409,01	2 381 608 968,86	2 356 604 053,71
تمويلات على الزبائن	55 688 886 139,74	58 583 867 345,76	57 891 423 240,10	62 640 201 678,62	78 246 666 747,51	94 097 100 463,83
إجمالي التمويلات	55 770 476 861,68	58 737 465 939,91	58 468 582 177,07	63 519 599 087,63	80 628 275 716,37	96 453 704 517,54
أصول أخرى مقبوضة لإغراض تجارية	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
أصول مالية متاحة للبيع	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
أصول مالية ممسوكة لغاية تاريخ الاستحقاق	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
أصول اخرى مقبوضة لاغراض تجارية	4 279 823 307,68	1 952 916 681,39	5 667 743 431,98	3 321 115 310,62	1 345 441 017,21	12 081 769 855,33
أصول ثابتة و غي ثابتة	2 323 380 695,89	2 465 320 042,44	2 731 275 674,30	2 983 424 754,50	2 990 005 954,32	3 104 626 817,50
المساهمة في فروع ومؤسسات مشتركة	305 634 265,79	305 564 845,14	305 580 188,62	305 622 000,00	1 670 675 000,00	1 670 697 286,13
اجمالي الاستثمارت	6 908 838 269,36	4 723 801 568,97	8 704 599 294,90	6 610 162 065,12	6 006 121 971,53	16 857 093 958,96
القروض و الاستثمارات	62 679 315 131,04	63 461 267 508,88	67 173 181 471,97	70 129 761 152,75	86 634 397 687,90	113 310 798 476,50
النقد و شبه نقد	56 609 931 855,72	67 803 524 823,19	81 264 583 404,48	84 483 880 749,31	74 652 365 251,64	89 962 379 016,87
حقوق الملكية و الودائع	101 772 144 838,08	116 168 781 647,71	130 441 493 618,59	140 554 020 952,84	117 134 874 173,78	171 114 376 789,69

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على لتقارير السنوية لبنك البركة الجزائري (2010-2015) باستخدام برنامج Excel

الملحق رقم (2): جدول للبنود الساسية في الميزانية المستخدمة في حساب مؤشرات تقييم الأداء للبنك الخارجي الجزائري

الوحدة : دج

البند / السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
النتيجة الصافية	19 168 656 000,00	30 260 305 674,85	35 557 303 381,83	20 931 943 000,00	29 807 653 000,00	33 418 665 080,57
إجمالي الأصول	2 367 626 126 000,00	2 636 705 516 258,94	2 307 759 548 231,36	2 111 443 454 000,00	2 581 393 491 000,00	2 602 811 618 703,02
الأصول النقدية	96 114 488 000,00	118 398 989 906,49	216 259 372 297,30	390 351 461 000,00	517 009 936 000,00	365 814 996 127,37
ديون نحو المؤسسات	1 680 836 000,00	15 461 108 937,73	15 604 849 323,99	1 135 407 000,00	1 953 504 000,00	1 655 980 034,31
ديون نحو الزبائن	2 016 478 427 000,00	2 182 602 958 293,12	1 846 239 125 888,33	1 679 475 902 000,00	2 095 068 385 000,00	2 074 079 456 466,09
ديون بسند	40 930 452 000,00	38 759 654 187,14	40 506 183 346,14	41 838 931 000,00	42 418 435 000,00	43 629 430 673,16
إجمالي الودائع	2 059 089 715 000,00	2 236 823 721 417,99	1 902 350 158 558,46	1 722 450 240 000,00	2 139 440 324 000,00	2 119 364 867 173,56
راس المال	24 500 000 000,00	76 000 000 000,00	76 000 000 000,00	100 000 000 000,00	100 000 000 000,00	100 000 000 000,00
احتياطات	81 746 030 000,00	45 814 685 774,62	64 574 991 449,48	56 132 294 000,00	62 064 237 000,00	76 871 890 294,50
فارق إعادة التقدير	12 456 077 000,00	12 456 077 117,23	12 456 077 117,23	12 456 077 117,23	12 456 077 117,23	12 456 077 117,23
حقوق الملكية	118 702 107 000,00	134 270 762 891,85	153 031 068 566,71	168 588 371 117,23	174 520 314 117,23	189 327 967 411,73
قروض على المؤسسات	1 481 962 383 000,00	1 505 266 031 242,50	1 139 983 259 293,11	643 242 640 000,00	753 788 693 000,00	518 947 756 822,39
قروض على الزبائن	434 608 274 000,00	564 666 803 458,00	580 656 858 621,99	751 291 690 000,00	877 652 593 000,00	1 234 797 639 435,82
إجمالي التمويلات	1 916 570 657 000,00	2 069 932 834 700,50	1 720 640 117 915,10	1 394 534 330 000,00	1 631 441 286 000,00	1 753 745 396 258,21
أصول أخرى مقبوضة لإغراض تجارية	13 761 161 000,00	0,01	0,00	0,00	18 795 666 000,00	75 977 416 237,67
أصول مالية متاحة للبيع	34 793 247 000,00	15 723 509 942,18	11 719 220 000,00	9 342 970 000,00	32 236 411 000,00	24 564 952 630,24
أصول مالية ممسوكة لغاية تاريخ الاستحقاق	157 881 423 000,00	219 692 295 520,78	190 871 591 663,14	177 174 152 000,00	259 323 153 000,00	251 291 422 928,43
أصول اخرى مقبوضة لاغراض تجارية	6 442 148 000,00	130 205 724 560,37	94 835 957 265,32	69 050 254 000,00	62 861 985 000,00	72 080 078 469,85
أصول ثابتة و غي ثابتة	21 045 898 000,00	19 795 823 076,12	19 340 519 698,38	18 895 189 000,00	18 323 821 000,00	17 848 299 689,25
المساهمة في فروع ومؤسسات مشتركة	9 467 253 000,00	24 185 286 524,13	23 861 515 793,76	21 592 283 000,00	22 492 525 000,00	24 915 995 356,59
اجمالي الاستثمارت	243 391 130 000,00	409 602 639 623,59	340 628 804 420,60	296 054 848 000,00	414 033 561 000,00	466 678 165 312,03
القروض و الاستثمارات	2 159 961 787 000,00	2 479 535 474 324,09	2 061 268 922 335,70	1 690 589 178 000,00	2 045 474 847 000,00	2 220 423 561 570,24
النقد و شبه نقد	144 668 896 000,00	134 122 499 848,68	227 978 592 297,30	399 694 431 000,00	568 042 013 000,00	466 357 364 995,28
حقوق الملكية و الودائع	2 177 791 822 000,00	2 371 094 484 309,84	2 055 381 227 125,17	1 891 038 611 117,23	2 313 960 638 117,23	2 308 692 834 585,29

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على لتقاريير السنوية للبنك الخارجي الجزائري (2010-2015) باستخدام برنامج Excel

الملحق رقم (3): جدول للبنود الساسية في الميزانية المستخدمة في حساب مؤشرات تقييم الأداء للبنك الوطني الجزائري

الوحدة : آلف دج

البند / السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
النتيجة الصافية	32 599 090,000	34 819 139,000	27 180 498,000	30 238 400,000	29784457,00	29 537 515,000
إجمالي الأصول	1 421 685 400,00	1620662782,00	2060079716,00	2185130565,00	2620619286,00	2 719 081 219,000
الأصول النقدية	121610230,00	213006730,00	246496509,00	367601610,00	240168472,00	325 840 983,000
ديون نحو المؤسسات	290560461,00	48006753,00	110841942,00	338931360,00	162789197,00	419 633 547,000
ديون نحو الزبائن	738 292 584,000	970673130,00	1325198500,00	1498338492,00	1742545916,00	1 732 218 308,000
ديون بسند	19 237 930,000	16506818,00	16266146,00	17347239,00	18698362,00	19 020 482,000
إجمالي الودائع	1048090975,00	1035186701,00	1452306588,00	1854617091,00	1924033475,00	2170872337,00
راس المال	41 600 000,000	41 600 000,000	41 600 000,000	41600000,00	41600000,00	41600000,00
احتياطات	24 839 732,000	65 647 403,000	86 804 864,000	98 985 363,000	106245349,00	131 029 808,000
فارق إعادة التقدير	14 122 289,000	14 122 289,000	14 122 289,000	14 122 289,000	14 122 289,000	14 122 289,000
حقوق الملكية	80 562 021,000	121 369 692,000	142 527 153,000	154 707 652,000	161 967 638,000	186 752 097,000
قروض على المؤسسات	111800873,00	117835306,00	279869347,00	168432097,00	133210394,00	503338888
قروض على الزبائن	747180357,00	900468993,00	1134166014,00	1315847592,00	1831665625,00	1515052812
إجمالي التمويلات	858 981 230,000	1 018 304 299,000	1 414 035 361,000	1 484 279 689,000	1 964 876 019,000	2 018 391 700,000
أصول أخرى مقبوضة لإغراض تجارية	296,000	296,000	220,000	174,000	212,000	219,000
أصول مالية متاحة للبيع	4 119 000,000	239 656 853,000	226 777 743,000	218564489,00	230 569 742,000	234 935 457,000
أصول مالية ممسوكة لغاية تاريخ الاستحقاق	255 299 287,000	14 032 319,000	14 032 319,000	14 032 319,000	14 032 319,000	14 043 819,000
أصول اخرى مقبوضة لاغراض تجارية	39 521 062,000	36 353 484,000	36353483,00	34 125 605,000	39924437,00	29 769 699,000
أصول ثابتة و غي ثابتة	22906250,00	23296133,00	23296134,00	23035884,00	22451828,00	21951472,00
المساهمة في فروع ومؤسسات مشتركة	6571382,00	7753425,00	7753424,00	17115360	17467981	19477640,00
اجمالي الاستثمارت	328 417 277,000	321 092 510,000	308 213 323,000	306 873 831,000	324 446 519,000	320 178 306,000
القروض و الاستثمارات	1 187 398 507,000	1 339 396 809,000	1 722 248 684,000	1 791 153 520,000	2 289 322 538,000	2 338 570 006,000
النقد و شبه نقد	233411400,00	262843300,00	473274472,000	586166273,000	470738426,000	560776659,000
حقوق الملكية و الودائع	1 128 652 996,00	1 156 556 393,00	1 594 833 741,00	2 009 324 743,00	2 086 001 113,00	2 357 624 434,00

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على لتقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري (2010-2015) باستخدام برنامج Excel

الملحق رقم (4): جدول للبنود الساسية في الميزانية المستخدمة في حساب مؤشرات تقييم الأداء لبنك الخليج الجزائر

الوحدة : آلف دج

البند / السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
النتيجة الصافية	2 031 054,000	2 591 296,000	3 999 080,000	5 035 072,000	4010423,00	3 628 435,000
إجمالي الأصول	57 308 763,00	75211482,00	105239265,00	138962534,00	176819451,00	177 377 511,000
الأصول النقدية	25806751,00	21013680,00	31721782,00	46775312,00	60230137,00	49 344 833,000
ديون نحو المؤسسات	334822,00	235163,00	135816,00	32024,00	2170,00	0,000
ديون نحو الزبائن	32 617 304,000	43726586,00	65459325,00	91645524,00	122863971,00	125 339 056,000
ديون بسند	5 568 889,000	6263544,00	10304827,00	12793331,00	12955879,00	11 947,000
إجمالي الودائع	38 521 015,000	50 225 293,000	75 899 968,000	104 470 879,000	135 822 020,000	125 351 003,000
راس المال	10 000 000,000	10000000,00	10 000 000,000	10000000,00	10000000,00	10000000,00
احتياطات	166 795,277	0,000	397 913,000	597 867,000	849620,00	849 620,000
فارق إعادة التقدير						
حقوق الملكية	10 166 795,277	10 000 000,000	10 397 913,000	10 597 867,000	10 849 620,000	10 849 620,000
قروض على المؤسسات	102882,00	21163,00	18351,00	24376,00	83740,00	9141893
قروض على الزبائن	26412155,00	44622412,00	64949392,00	81240932,00	101162236,00	104883046
إجمالي التمويلات	26 515 037,000	44 643 575,000	64 967 743,000	81 265 308,000	101 245 976,000	114 024 939,000
أصول أخرى مقبوضة لإغراض تجارية						
أصول مالية متاحة للبيع						
أصول مالية ممسوكة لغاية تاريخ الاستحقاق						
أصول اخرى مقبوضة لاغراض تجارية	1 681 445,000	5 854 505,000	133628,00	124 306,000	152829,00	36 144,000
أصول ثابتة و غي ثابتة	2610947,00	2865041,00	4303272,00	7057027	9972760,00	11884437
المساهمة في فروع ومؤسسات مشتركة	15675,00	15675,00	15675,00	15675	15675	15675,00
اجمالي الاستثمارت	4 308 067,000	8 735 221,000	4 452 575,000	7 197 008,000	10 141 264,000	11 936 256,000
القروض و الاستثمارات	30 823 104,000	53 378 796,000	69 420 318,000	88 462 316,000	111 387 240,000	125 961 195,000
النقد و شبه نقد	25806751,000	21013680,000	31721782,000	46775312,000	60230137,000	49344833,000
حقوق الملكية و الودائع	48 687 810,28	60 225 293,00	86 297 881,00	115 068 746,00	146 671 640,00	136 200 623,00

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على لتقارير السنوية لبنك الخليج الجزائر (2010-2015) باستخدام برنامج Excel

الملحق رقم (5): جدول للبنود الساسية في الميزانية المستخدمة في حساب مؤشرات تقييم الأداء لبنك سوسيتي جينرال الجزائر

الوحدة : آلف دج

البند / السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
النتيجة الصافية	3 422 827,000	4 355 723,000	5 169 254,000	4 020 080,000	5137029,00	4 416 399,000
إجمالي الأصول	158 225 705,00	167056894,00	202485482,00	222605512,00	243338316,00	248 731 962,000
الأصول النقدية	26415066,00	35211911,00	52841513,00	70 247 631,00	80916328,00	50 025 382,000
ديون نحو المؤسسات	306491,00	220957,00	132101,00	40803,00	41283,00	3 774,000
ديون نحو الزبائن	109 299 451,000	123816897,00	153408358,00	175898919,00	194360367,00	194 960 964,000
ديون بسند	8 317 997,000	8111659,00	7821607,00	6237234,00	3636413,00	3 356 368,000
إجمالي الودائع	117 923 939,000	132 149 513,000	161 362 066,000	182 176 956,000	198 038 063,000	198 321 106,000
راس المال	10 000 000,000	10000000,00	10 000 000,000	10000000,00	10000000,00	10000000,00
احتياطات	3 353 623,000	4 931 450,000	7 505 255,000	9 374 509,000	12220466,00	17 925 257,000
فارق إعادة التقدير	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	7 055,000
حقوق الملكية	13 353 623,000	14 931 450,000	17 505 255,000	19 374 509,000	22 220 466,000	27 932 312,000
قروض على المؤسسات	11453886,00	13324785,00	39635781,00	32979224,00	33444,00	31137804
قروض على الزبائن	104829904,00	111745712,00	102966504,00	112917000,00	117035242,00	154750493
إجمالي التمويلات	116 283 790,000	125 070 497,000	142 602 285,000	145 896 224,000	117 068 686,000	185 888 297,000
أصول أخرى مقبوضة لإغراض تجارية						
أصول مالية متاحة للبيع	124 560,000	74 703,000	74 703,000	74703,00	5 504 964,000	5 512 278,000
أصول مالية ممسوكة لغاية تاريخ الاستحقاق						
أصول اخرى مقبوضة لاغراض تجارية	1 195 466,000	560 517,000	161267,00	261 628,000	216937,00	396 288,000
أصول ثابتة و غي ثابتة	2061600,00	1892007,00	1833023,00	1789322	1770726,00	1811094
المساهمة في فروع ومؤسسات مشتركة	15675,00	15675,00	15675,00	15675	15675	15675,00
اجمالي الاستثمارت	3 397 301,000	2 542 902,000	2 084 668,000	2 141 328,000	7 508 302,000	7 735 335,000
القروض و الاستثمارات	119 681 091,000	127 613 399,000	144 686 953,000	148 037 552,000	124 576 988,000	193 623 632,000
النقد و شبه نقد	26539626,000	35286614,000	52916216,000	70322334,000	86421292,000	55537660,000
حقوق الملكية و الودائع	131 277 562,00	147 080 963,00	178 867 321,00	201 551 465,00	220 258 529,00	226 253 418,00

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على لتقاريير السنوية لبنك سوسيتي جينرال الجزائر (2010-2015) باستخدام برنامج Excel

الملحق رقم (6): جداول نتائج اختبار T-test الفروقات بين متوسطات نسب الأداء بين البنك الإسلامي الجزائري و متوسط البنوك التقليدية .

Group Statistics					
	BANK	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
Cash balance ratio	BARAKA	6	,662733	,0541298	,0220984
	The average of conventional banks	6	,262500	,0244688	,0099893
Return on equity	BARAKA	6	,180000	,0197749	,0080731
	The average of conventional banks	6	,251717	,0415194	,0169502
Return on Assets	BARAKA	6	,026117	,0026453	,0010799
	The average of conventional banks	6	,019167	,0033880	,0013832
Resource utilization rate	BARAKA	6	,062017	,0208918	,0085290
	The average of conventional banks	6	,114483	,0196015	,0080023
Deposit rate	BARAKA	6	,672500	,1127382	,0460252
	The average of conventional banks	6	,956667	,1292264	,0527565
Solvency ratio	BARAKA	6	,143450	,0049058	,0020028
	The average of conventional banks	6	,081183	,0075322	,0030750

Independent Samples Test

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means						
		F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
									Lower	Upper
Cash balance ratio	Equal variances assumed	2,544	,142	16,504	10	,000	,4002333	,0242513	,3461980	,4542686
	Equal variances not assumed			16,504	6,961	,000	,4002333	,0242513	,3428237	,4576430
Return on equity	Equal variances assumed	2,962	,116	-6,850	10	,001	,0422167	,0187746	,0003843	,0840490
	Equal variances not assumed			-6,850	7,157	,059	,0422167	,0187746	-,0019810	,0864143
Return on Assets	Equal variances assumed	1,281	,284	3,961	10	,003	,0069500	,0017548	,0030400	,0108600
	Equal variances not assumed			3,961	9,444	,003	,0069500	,0017548	,0030086	,0108914
Resource utilization rate	Equal variances assumed	,130	,726	-4,486	10	,001	-,0524667	,0116953	-,0785255	-,0264079
	Equal variances not assumed			-4,486	9,960	,001	-,0524667	,0116953	-,0785398	-,0263935
Deposit rate	Equal variances assumed	,020	,890	-4,059	10	,002	-,2841667	,0700111	-,4401612	-,1281721
	Equal variances not assumed			-4,059	9,819	,002	-,2841667	,0700111	-,4405512	-,1277821
Solvency ratio	Equal variances assumed	,805	,391	10,593	10	,000	,0132667	,0036697	,0050900	,0214433
	Equal variances not assumed			10,593	8,595	,000	,0132667	,0036697	,0049052	,0216281

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الدراسة وباستخدام برنامج spss

الفهرس

العنوان	الصفحة
الإهداء.....	II
الشكر.....	III
ملخص.....	IV
قائمة المحتويات.....	V
قائمة الجداول.....	VI
قائمة الملاحق.....	VII
المقدمة.....	ب
الفصل الأول : الأدبيات النظرية والتطبيقية	
تمهيد.....	2
المبحث الأول الاطار النظري.....	3
المطلب الأول : مفاهيم عامة حول البنوك التقليدية و الاسلامية.....	3
الفرع الأول : ماهية البنوك التقليدية.....	3
الفرع الثاني : ماهية البنوك الاسلامية	6
الفرع الثالث : مقارنة بين البنوك التقليدية و البنوك الاسلامية	10
المطلب الثاني : تقييم الاداء المالي للبنوك باستخدام النسب المالية.....	12
الفرع الأول : مفاهيم اساسية حول تقييم الاداء المالي للبنوك.....	12
الفرع الثاني : أهم النسب المالية المستخدمة في تقييم الاداء المالي للبنوك.....	13
المبحث الثاني : الدراسات السابقة.....	15
المطلب الأول : عرض الدراسات السابقة.....	15
المطلب الثاني : مناقشة للدراسات السابقة ومقارنتها بالدراسة الحالية.....	18
خلاصة الفصل.....	19
الفصل الثاني : الدراسة الميدانية	
تمهيد.....	21

المبحث الأول : الطريقة والأدوات المتبعة في الدراسة.....	22
المطلب الأول : عينة و متغيرات الدراسة	22
الفرع الأول : عرض عينة الدراسة	22
الفرع الثاني : عرض متغيرات الدراسة و طريقة قياسها	23
المطلب الثاني : أدوات.الدراسة و طرق جمع البيانات	24
الفرع الاول : معطيات الدراسة و طيقة جمعها	24
الفرع الثاني : الادوات المستخدمة في الدراسة	25
المبحث الثاني : النتائج و المناقشة	25
المطلب الأول : تحليل و مناقشة نتائج تقييم الاداء المالي	25
الفرع الأول : عرض النتائج و التعليق عليها	25
الفرع الثاني: تحليل و تفسير النتائج.....	29
المطلب الثاني : نتائج الدراسة الاحصائية و اختبار الفرضيات.....	30
الفرع الأول : اختبار الفرضيات	31
الفرع الثاني : مناقشة النتائج وربطها بالفرضيات.....	36
خلاصة الفصل	38
الخاتمة.....	40
قائمة المراجع.....	43
الملاحق.....	47
الفهرس	55